الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع :العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2000-2019

من إعداد الطالبين:

- جعيجع بسام نجم الدين

- سعيدي إبراهيم

تحت إشراف

أ- بن محاد سمير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيشاوي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
زواق الحواس	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله شكر يوافي نعمته على إتمام هذا العمل بصبر وجهد..،

ونصلي ونسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم..

وعملا بقوله " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالشكر الجزيل واعترافا بالفضل الجميل

لأستاذنا العزيز الفاضل المشرف على البحث

- الدكتور بن محاد سمير-

الذي سخره الله للعلم، على ما تفضل به من وقته وجهده ونصائحه القيمة فجزاه الله عنا كل خير.

ونشكر الله على جمعنا به فقد كان لنا صديقا قبل أن يكون معلما

والشكر موصول الى كل معلم افادنا بعلمه من اولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

والى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد لكم منا خالص الشكر والتقدير

إهـــــداء

إلى من كان سببا في وجودنا في هذه الحياة...

إلى أبي عمر وأمي رشيدة الحبيبين

اللذان حرصا وعاتبا وسهرا وضحيا من أجلي ومن أجل التقدم في دراستي والنجاح بها

إلى أختاي العزيزتان والوحيدتان فهما عائلتان ثانيتان لي

إلى خالتي أمي الثانية . إلى جدتي العزيزة

إلى عائلتي فردا فردا

إلى أستاذي الكريم كمال جعيجع ذو الفضل الكبير في إنجاحنا

إلى كل من علمنا حرفا...أساتذتنا الكرام

إلى اصدقاء المشوار اللذين قاسمونا هاته اللحظات رعاهم الله وحفظهم:

جمال الدين سعودي , أسامة ميمون

إلى من ساعدتني على تجاوز مشواري الجامعي

-بوقرة خولة-

إلى والدة صديقتي وأختي أحلام أسأل الله الشفاء العاجل لها وأن يحميها من كل شر

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى كل طالب علم

إلى كل من تسعهم ذاكرتنا ولا تسعهم مذكرتنا

نهديكم هذا العمل المتواضع راجيا من المولى القبول والنجاح

.

- جعيجع سعيدي-

إهـــــداء

إلى من كان سببا في وجودنا في هذه الحياة...

.

إلى أبي سعيدي مبروك

ووالدتي رحمها الله بوروبة اليامنة التي كانت ولازالت في مخيلتي تشجعني على الدراسة

وتحقيق الأفضل لحياتي

.

ولزوجتي الكريمة أم أولادي ج . س

إلى الشموع التي تحترق لتضيء الآخرين

إلى أولادي الأعزاء

صفي الرحمان

ورنيم صلة الرحمان وكتكوتتي الصغيرة سعاد

إلى اصدقاء المشوار اللذين قاسمونا هاته اللحظات رعاهم الله وحفظهم:

إلى رفقاء الدراسة

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى كل طالب علم

إلى كل من تسعهم ذاكرتنا ولا تسعهم مذكرتنا

نهديكم هذا العمل المتواضع راجيا من المولى القبول والنجاح

.

- سعيدي ابراهيم -

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكروعرفان	i.
إهداء	ii.
الفهرس العام	iii.
قائمة الجداول	iv.
قائمة الأشكال	v.
مقدمة	1
الفصل الأول: الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , البطالة , التشغيل	
تمهيد	6
المبحث الأول: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها.**	7
المطلب الأول: **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**	7
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	7
ثانيا: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
1خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
2أهداف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
ثالثا: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	18
المطلب الثاني: **الهيئات والبرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**	19
أولا : وزارة الصناعة والمناجم	19

ثانيا : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)	21
ثالثا : هيئات التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
رابعا : الهيئات المساعدة في الحصول على التمويل المصرفي	26
المبحث الثاني: **عموميات حول البطالة والتشغيل**	27
المطلب الأول: ماهية البطالة	27
أولا: تعريف البطالة	27
ثانيا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	30
ثالثا: أنواع البطالة	33
المطلب الثاني: **السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر**	38
أولا: مفهوم سياسة التشغيل	36
ثانيا: أنواع سياسة التشغيل	39
ثالثا: أهداف ومبادئ سياسة التشغيل	39
رابعا: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: ***أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***	
تمهيد	46
المبحث الأول: **عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2019**	47
المطلب الأول : **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2000-2019**	47

1_الفترة الأولى: في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2001-2004)	47
2_الفترة الثانية: في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2005- 2009)	48
3_الفترة الثالثة: في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2010- 2014)	49
4_الفترة الرابعة": في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة(2015-2019)	50
المطلب الثاني: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الفترة (2000-2019):**	51
1_الفترة الأولى ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2001-2004):	51
2_الفترة الثانية ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2005-2009)	51
3_الفترة الثالثة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة(2010-2014):	52
4_الفترة الرابعة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):	53
المطلب الثالث : **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في الفترة (2000-2019):**	54
1_الفترة الأولى ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة(2015-2019):	54
2_الفترة الثانية: في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2009-2005)	55
3_الفترة الثالثة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة(2010-2014):	56
4_الفترة الرابعة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):	57

المبحث الثاني: عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة 2000 –2019:	**58**
المطلب الأول: تطور مساهمة هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**58**
أولا: تطور مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**59**
ثانيا: تطور مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNACفي تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**64**
ثالثا: تطور مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر((ANGEM في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**67**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة 2000 - 2019:	**74**
1 _ تطور معدلات البطالة , خلال الفترة الزمنية 2000 إلى 2019	**75**
2_ الفترة الاولى : تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2001-2004) :	**72**
3_ الفترة الثانية : تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2005-2009) :	**78**
4_ الفترة الثالثة : تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2010-2014) :	**80**
5_ الفترة الرابعة : تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2015-2019) :	**81**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة	**86**
قائمة المراجع	**90**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
رقم 1	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة من البلدان	10
رقم 2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	12
رقم 3	القروض الموزعة ما بين: 2004- 2009	25
رقم 4	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2004)	47
رقم 5	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2009)	48
رقم 6	تطور عدد المؤسسات الصيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014):	45
رقم 7	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019):	50
رقم 8	مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2001-2004):	51
رقم 9	مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2005-2009):	52
رقم 10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2010-2014):	52
رقم 11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في	53

	توفير مناصب عمل في الفترة (2015-2016):	
رقم 12	مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة الفترة (2001-2004):	54
رقم 13	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة (2005-2009):	55
رقم 14	مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة للفترة (2010-2014):	56
رقم 15	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015-2019):	57
رقم 16	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خلال الفترة (2015-2019	57
رقم 17	تطور عدد المشاريع الاستثمارية المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للفترة 2000-2019.	59
رقم 18	توزيع المشاريع المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على القطاعات للفترة 2000-2019.	61
رقم 19	توزيع المشاريع المصرح بإحداثها في اطار الوكالة تبعا لجنس صاحب المشروع للفترة 2000- 2019.	62
رقم 20	تطور مساهمة المشاريع المحدثة في اطار الوكالة في توفير مناصب الشغل للفترة 2000- 2019.	62
رقم 21	مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الوكالة في خلق مناصب الشغل حسب الجهات للفترة 2000 -2015.	64
رقم 22	تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الصندوق (cnac) للفترة 2000-2019	65

رقم 23	(cnac)مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الصندوق 2019. في توفير مناصب الشغل للفترة 2000	67
رقم 24	القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس	68
رقم 25	توزع اجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة على قطاع النشاط الاقتصادي	69
رقم 26	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصر حسب نمط التمويل	71
رقم 27	تطور حصيلة الخدمات غير المالية لتسيير القرض المصغر	72
رقم 28	تطور مساهمة المشاريع المستفيدة من اعانة وكالة تسيير القرض المصغر في التوظيف خلال الفترة 2005-2010	73
رقم 29	تطور معدلات البطالة في الفترة 2000-2019 -	75
رقم 30	تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة 2001-2004	76
رقم 31	تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة 2005-2009	78
رقم 32	تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة 2010-2014	80
رقم 33	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
رقم 1	دورة حياة القروض المصغرة.	24
رقم 2	تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار ANSEJ من حيث التكلفة وعدد المشاريع في الفترة مابين 2000 – 2019.	60
رقم 3	تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الوكالة ansej من حيث عدد المشاريع في الفترة مابين 2000 – 2019	60
رقم 4	تطور مساهمة المشاريع المحدثة في اطار الوكالة في توفير مناصب الشغل للفترة 2000- 2019.	63
رقم 5	تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار (cnac) من حيث عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل للفترة 2000– 2019.	65
رقم 6	تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب عدد وجنس المستفيد.	68
رقم 7	تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب قطاع النشاط الاقتصادي	70
رقم 8	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نمط التمويل	71
رقم 9	تمثيل بياتي للعدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	72
رقم 10	تطور عدد الوظائف المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2005- 2010	74

رقم 11	تطور معدلات البطالة في الفترة 2000-2019	75
رقم 12	تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2004)	77
رقم 13	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2001- 2004)	77
رقم 14	تطور حجم التشغيل خلال الفترة (2001- 2004)	77
رقم 15	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2005-2009)	79
رقم 16	تطور حجم التشغيل خلال الفترة(2005-2009)	79
رقم 17	تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2010-2014	80
رقم 18	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2010-2014)	80
رقم 19	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2015-2019)	82
رقم 20	تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019)	82
رقم 21	تطور حجم التشغيل خلال الفترة (2015-2019)	83

مقدمـــة

مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، فهي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات لتصبح بذلك مشكلة هيكلية متفاقمة على الرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي من سنة لأخرى.

وتعود أسباب البطالة- خاصة في الدول العربية – إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية، كما قد تختلف من بلد إلى آخر، بل من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، الأمر الذي يجعل من علاجها عملية صعبة ومعقدة في آن واحد. وبالنظر إلى أهمية هذه المشكلة التي أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع بادرت الحكومات إلى الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة للسهر على تنفيذها لعل أبرزها التشجيع على الاستثمارات الخاصة في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تعتبر الآن من أبرز ما يميز الاقتصاديات العالمية في الوقت الراهن، هي تلك المكانة التي صارت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الاقتصاديات بسبب دورها الريادي في عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعلها محل اهتمام كل الدول، وصار من أولويات برامج التنمية لهذه الدول العمل على توفير الظروف والشروط المناسبة لنجاح واستمرارية أنشطتها.

والجزائر على غرار باقي الدول العربية تسعى جاهدة منذ التسعينيات إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني باعتبارها توجها تنمويا جديدا قد يحمل في طياتها آثارا ايجابية خاصة على مستوي سوق العمل.

1- إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما دورها في تخفيض معدل البطالة في الفترة 2000-2019؟.

2- الأسئلة الفرعية:

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما الذي نعنيه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وماهي الأهمية التي تظفيها هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني؟
- ما الذي نقصده بالبطالة وسياسة التشغيل؟
- ماهي الهيئات الداعمة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، ووكيف ساهمت في ذلك؟

3- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة من أجل تطوير وتوسيع الاقتصاد من كل جوانبه؛
- ساهمت الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل كبير في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التمويل المقدم من جميع الهيئات لهذا القطاع الضخم أدى إلى تطويرها وتطوير التشغيل والتدخل في ظاهرة البطالة والتخفيف منها؛

4- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة؛
- أهمية هيئات الدعم الحكومي في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

5- اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الوطنية خاصة؛
- إبراز الأهمية لهاته المؤسسات من خلال توضيح كيفية مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة؛
- التعرف على البطالة وأنواعها؛
- إبراز دور هيئات التمويل الحكومي المصغر..Cnac، Angem ،Ansej في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

6- مبررات اختيار الموضوع:

استند اختيار الموضوع على مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية تتلخص في:

- طبيعة التخصص الدراسي؛
- الرغبة في الاحاطة بكل ما يتعلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقها بالتأثير على البطالة للمحيطين بي خاصة؛
- الرغبة في المشاركة في هاته المؤسسات مستقبلا.

7- منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها.

أما عن أدوات البحث فتمثلت في مختلف المصادر من كتب ومذكرات ومقالات ومواقع الإلكترونية وغيرها من المصادر الأخرى ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة والتشغيل وهيئات الدعم الحكومي.

8- هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الى فصلين على الشكل التالي:

فصل أول نظري ويحمل عنوان " **الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، التشغيل**"

تم تقسيمه الى مبحثين، حيث تناول المبحث الاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها، بينما تناول المبحث الثاني البطالة وسياسة التشغيل.

فصل ثاني تطبيقي، وهو بعنوان **"أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** وتم تقسيمه الى مبحثين، تناول المبحث الاول منها تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2019، اما المبحث الثاني، بعنوان عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة، وقد مهدنا لهذين الفصلين بمقدمة وأتبعناهما بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل اليها والتوصيات التي تم إقتراحها .

الفصل الأول

الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البطالة، التشغيل

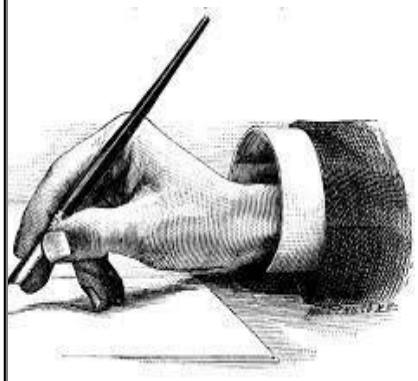

تمهيد:

تمثل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد استراتيجيات النمو في الاقتصاديات الحديثة في الوقت الراهن، وقد زاد الاهتمام بهذا النوع من المشاريع نظرا لمميزاتها المتعددة. نذكر الأهم منها ألا وهي زيادة التشغيل والحد من البطالة التي أصبحت مشكلة تصيب أي دولة متطورة كانت أم متخلفة، وفي نفس الوقت وأي دولة في العالم تعلم أن لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الميزة ستسعى لتطويرها وتحقيق قفزة اقتصادية بها.

كما أن الاهتمام البالغ بهاذ القطاع يستوجب التكفل به جيدا ومراقبته والسهر عليه من أجل إنجاحه لهذا تم إنشاء هيئات تسعى لدعم وتطوير هذا القطاع ماليا وبالسهر عليه وقد أثبتت هذه الهيئات فعاليتها من خلال مساهمتها الفعالة في حل المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها ثم نتطرق إلى الجانب النظري من البطالة والتشغيل، من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها
- المبحث الثاني: البطالة وسياسة التشغيل

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، ولهاذ أصبح الجميع في حاجة لتطوير هاذ القطاع بدعمه بمختلف الأشكال، وعلى خلفية هذا الموضوع سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- وخصائصها وأهدافها؛

- تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات وهيئات التمويل لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتكلم في هذا المطلب عن أهم التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم أو بعض الهيئات الدولية وسنتطرق أيضا إلى بعض خصائصها وأهدافها المرجو تحقيقها والتحديات المستقبلية لها

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بسبب تعدد المعايير المعتمدة من قبل الدول أو الهيئات في تعريفها لهذه المؤسسات، تعددت تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبعا بدون الاتفاق على التعريف الموحد الشامل.

أولا. عوامل عدم ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [1]

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اداة فعالة في النهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك تعددت واختلفت الدراسات التي اهتمت بها من حيث المفهوم وكذا المعايير المتبعة لتعريفها، نظرا لوجود مجموعة من العوامل، ندرجها فيما يلي: [2]

[1] خولة بوقرة ،دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2020,

[2] بن علية نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.على الموقع: htt://www.univ-msila.dz/ar/ ?p=8415. ص3

1- تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فهناك من يسميها المشاريع الصغيرة جدا، او متناهية الصغر او الوحدات الصغيرة، أو المؤسسات المتوسطة..

ففي الجزائر على سبيل المثال يتم استخدام عبارة " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME والصناعات الصغيرة والمتوسطة PMI " والتي تدخل في اطارهما المؤسسات المصغرة، وهذا حسب المشرع الجزائري.[3]

2- تنوع الانشطة والقطاعات الاقتصادية: يشكل تنوع طبيعة الانشطة الاقتصادية صعوبة في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أنه ما يمكن أن نعتبره مؤسسة صغيرة ومتوسطة في بعض القطاعات الصناعية يمكن أن يمثل مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري، وذلك بحكم حجم استثماراتها وهيكلها التنظيمي، وكذا عدد عمالها وكفاءاتهم.[4]

3- التباين في درجات النمو الاقتصادي: إن تباين مستويات النمو الاقتصادي يعتبر أحد العوامل التي تفسر الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، فمثلا المؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الامريكية أو المانيا أو اليابان أو بلد صناعي آخر قد تعتبر متوسطة أو كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا.[5]

4- تعدد معايير التصنيف: التي يتم الاعتماد عليها للتعريف والتصنيف، حيث هناك من الدول من يعتمد على معيار حجم العمالة، وهناك من يعتمد على حجم رأس المال، ومنها ما يعتمد عليهما معا، بالإضافة إلى الاعتماد على معايير أخرى مثل: حجم المبيعات والميزانية السنوية.

بينت الدراسات التي اجريت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك أكثر من 50 تعريف لها وقد أشارت احدى الدراسات بأن هناك أكثر من 55 تعريفا يخص المؤسسات الصغيرة في 75 دولة، والعديد من الدول ليس لها تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

---

[3] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 18.

4نفس المرجع، ص 17.

[5] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها،(اطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 04.

وللوصول إلى تعريف مشترك هناك مجموعة من المعايير تساعد في ذلك منها ما هو كمي وما هو نوعي.[6]

ثانيا. تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لمفهوم المؤسسات الصغيرة العديد من التعاريف على مستوى الدول والهيئات الدولية نوجز بعضها في الآتي:[7]

1- تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000دولار لكل عامل تزداد إلى 5000دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس المال عن 100الف دولار".[8]

2- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (**USSEO**): عرفت المشروع الصغير بأنه " المشروع الذي يعتمد على مجموعة من المعايير مثل استقلال الإدارة وتسويق منتجات المشروع محليا ويكون عدد الشركاء إما واحدا أو عدد محدود من الشركاء".[9]

3- تعريف إدارة الأعمال الصغيرة (**SBM**): عرفت الأعمال الصغيرة بأنها "المشروعات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل أي أنها تتصرف بالاستقلالية كما تتصف بالتفرد والتميز ".[10]

4- تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: استندت الأمم المتحدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أقرت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجراء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛

---

[6] عبد الله غانم، حنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى المعنون تحت واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013م، ص 03.

[7] خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2020,

[8] شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص10.

[9] مصطفى يوسف كافي، ادارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة،ط 01،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص37.

[10] الحسن الحسيني فلاح، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، ط01،الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006،ص21.

- المؤسسات الصغيرة: توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أولا تتعدي ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛
- المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 أجير، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أولا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.[11]

5- تعريف الاتحاد الأوربي: حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة:

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[12]

والجدول الموالي يعرض تلخيصا لمفهوم المؤسسات المصغرة لمجموعة من الدول:

الجدول رقم(01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة من البلدان.

البلد	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الاصول
البنك الدولي	مصغرة	10	100،000 دولار	100،000
الاتحاد الاوروبي	مصغرة	09	اقل من او يساوي 2مليون اورو	اقل من او يساوي 2مليون أورو

[11] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص02.

[12] زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص 15.

اليابان	مصغرة	01-09	50 مليون ين	50 مليون ين
السعودية	مصغرة	01-10	لا يتجاوز المليون ريال	
مصر	مصغرة	اقل من 10	1500جنيه	اقل من50،000 جنيه

المصدر: نور الهدى بن علية، جميات فاطمة، مرجع سابق، ص5.

يتضح من الجدل اعلاه:

- هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة يختلف من بلد لآخر.
- كل الدول السابقة تشترك في معيار عدد العمال، وتختلف في رأس المال ومجموعة الأصول نظرا للتطور الاقتصادي.
- تباين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات الصغيرة من بلد لآخر حسب توجهاته الاقتصادية.

6- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[13]

يتلخص في القانون رقم 01 –18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[14]

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

[13] خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2020,

[14] وزارة الصناعة والمناجم، مديرية الصناعة لولاية المسيلة في:https://dim-msila.dz/?p=73 ، تاريخ الاطلاع 12/ 1/ 2022.

ويقصد بالمؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وضمن هذا الاطار تم تصنيف المؤسسات إلى:

- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و500 مليون دج.
- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.
- المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

ويمكن تلخيص هذه التصنيفات في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
عدد العمال	1-9	10-49	50-250
رقم اعمالها مليون دج	اقل من 20	لا يتجاوز 200	200-2000
الحصيلة السنوية مليون دج	يتجاوز 10	لا يتجاوز 100	100-500

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم مديرية الصناعة لولاية المسيلة " https://dim-msila.dz/?p=73%20%D8%8C

ونلاحظ أن التعريف استند على معيار العمالة، وحجم النشاط، وكذا الاستقلالية، بالإضافة الى نوع النشاط، وعليه يمكن استخلاص الخصائص التالية: [15]

[15] كمال رزيق واخرون، دور اموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص11.

- انها مؤسسات تقوم بالإنتاج سواء كان ما تنتجه سلعا او خدمات، وقد تم استثناء المؤسسات التجارية؛
- الاشخاص المستخدمون هم الاشخاص الذين يعملون بصفة دائمة في المؤسسة؛
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال او مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنى عشر شهرا؛
- ان هذه المؤسسات يجب ان تتمتع بالاستقلالية اي انها تمتلك على الاقل 25% من راس مالها.
- وقد بينت المواد (05- 06-07) من القانون التوجيهي ثلاث انواع من هذه المؤسسات وهي المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة، والمؤسسات المتوسطة، حيث تم تصنيفها على حسب معيار عدد العمال ورقم الاعمال والحصيلة السنوية لأعمالها.

ثانيا: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمميزات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، كما تنفرد بجملة من الأهداف القادرة على تحقيقها مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص أو مميزات، يمكن إجمالها على النحو التالي:[16]

1. الجمع بين الإدارة والملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستقلالية التامة في الإدارة، نظرا لأن المالك لها في الغالب ما يكون مدير للمؤسسة ويقوم بجميع العمليات الإدارية

[16] نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص84.

والفنية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالطابع الأسري في جل البلدان، وهذا ما ينتج عنه سهولة الإدارة والسرعة في اتخاذ القرار[17]؛

2. صغر حجم رأس المال: نظرا لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الاساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته، أي الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية؛

3. تقديم السلع والخدمات: التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج؛

4. ارتفاع قدرتها على الابتكار: وذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، نتيجة مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار؛

5. الامعان في التخصص: والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة، وارتفاع مستوى المهارات للعاملة المشتغلة فيها من جهة أخرى؛

6. لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة: مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية، وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات؛

7. منتجات بعض هذه المشروعات: تستخدم كمدخلات لمشروعات أخرى؛

8. تساهم بشكل فعال وكبير في التوظيف: حيث تساهم في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة؛

9. القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلبات؛

10. تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر؛

11. حرية اختيار النشاط، وبساطة التنظيم، والاعتماد على التمويل الذاتي، والمصادر غير الرسمية، وكذا استيعاب العمالة محدودة الخبرة وقلة الحاجة لرؤوس اموال كبيرة.[18]

[17] المهدي ناصر وآخرون، " معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مجلة الباحث ، ص229.

بالإضافة إلى كونها:

- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وهي إحدى آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- سهولة التأسيس؛ [19]
- ويديرها أصحابها بشكل فعال وتحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛ [20]
- يتميز المشروع الصغير بكونه محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها؛ [21]
- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم؛[22]
- المركزية في اتخاذ القرارات؛[23]
- سهولة توقع الأرباح كما تتصف بوجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين[24]؛
- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ضل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى؛

---

[18] المهدي ناصر واخرون، مرجع سابق، ص229.

[19] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية تحقيق التنمية المستدامة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2003،ص37.

[20] عبد الغفور عبد السلام واخرون، ادارة المشروعات الصغيرة،ط1، عمان-الاردن، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص8.

[21] جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى ابوعيد، ادارة المشاريع الصغيرة،عمان- الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ب. ت، ص13.

[22] شعيب اتشي، مرجع سابق، ص15-17.

[23] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص49.

[24] حسن الحسيني فلاح، مرجع سابق، ص26.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج؛
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[25]

2 اهداف تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف الدولة من جراء ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من بينها:[26]

- انعاش النمو الاقتصادي؛
- تشجيع استحداث المؤسسات الجديدة وتوسيع نشاطها؛
- توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تطوير ومضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين ادائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية تلائم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الاطار التشريعي والتنظيمي الهادف لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[25] وزارة الصناعة والمناجم، مديرية الصناعة لولاية المسيلة في: https://dim-msila.dz/?p=73 ، مرجع سابق،

[26] خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2020,

- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية، تفضل وتشجع الابداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المالية الملائمة لها؛
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها؛
- ترقية صادرات السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ [27]
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهوما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

[27] عبد الرحمن عبد القادر ، حساني بن عودة ، " تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار، المجلد07، العدد02، 2019/06/02. ص 98.

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

ثالثا: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[28]

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:[29]

- التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا- الاتحاد الأوروبي- مجموعة Asean) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومنه ستؤثر حتما على نشاط المؤسسة الصغيرة.
- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛
- اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين؛

---

[28] خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2020,

[29] وزارة الصناعة والمناجم، مديرية الصناعة لولاية المسيلة في:https://dim-msila.dz/?p=73 ،

- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛

- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة: بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أوانعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل:

- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛

- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

المطلب الثاني: الهيئات والبرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت السلطات العمومية الجزائرية بتسخير عديد الهيئات والبرامج وتطويرها من أجل دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعة أنشطتها ومرافقتها ، والتي نوجز أهمها كالآتي:

1- وزارة الصناعة والمناجم:[30]

[30] شريف بوقصبة،جامعة حمة لخضر الوادي، د،علي بوعبد الله، جامعة محمد خيضر بسكرة:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر،مجلة الاقتصاد الصناعي العدد13،ديسمبر 2017ص 153

لقد مر الهيكل الوزاري المؤطر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري بعدة تطورات وتعديلات كان لها الأثر المباشر على هذا القطاع، ومن أهم هذه التطورات إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهاته المؤسسات سنة 1991 لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، وتوسعت صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000 ، ثم أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010، لتصبح فيما بعد مديرية مركزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة لوزارة الصناعة والمناجم، حيث تم ضبط وتحديد مهام وزارة الصناعة والمناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/241المؤرخ في 27 أوت 2014.

ومن أهم ما نص عليه هذا المرسوم المادة (11) المعنونة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في نشاطها؛

- تحديث بيئة الأعمال والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - اقتراح كل التدابير لدعم تنمية واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التنافسية والمردودية؛

- تطوير مع الأطراف المعنية سياسة دعم الابتكار وتيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نتائج الأبحاث؛

- التكفل بتنفيذ النظم والأطر التنظيمية لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنظيم في شبكات من خلال النظم الإنتاجية المحلية؛

- متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه؛

- ضمان تحويل الدعم المالي، الإعانات والضمانات اللازمة لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع إطارا للتشاور يجمع كلا من الشريك الاجتماعي ومنظمات أرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تمثيل الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية التي ترتبط أنشطتها بأنشطة القطاع، وتضمن في نطاق صلاحياتها؛

- احترام الالتزامات والاتفاقيات الدولية المبرمة.

2- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI):

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ، تهدف إلى تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات الاقتصادية ، وترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها،[31]

حيث تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:

- تسجيل وترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛

- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛

- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛

- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛

* حيث تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع

- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الإشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة

[31] شريف بوقصبة، مجلة الاقتصاد الصناعي مرجع سابق ص 154

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي. الضريبة على أرباح الشركات. الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب.

3- هيئات التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشمل الهيئات الداعمة الممولة الإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو توسعتها، والمتمثلة في الآتي:[32]

أ) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

منذ تاريخ إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم:188/94 المؤرخ في: جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، ليتطور دور هذا الصندوق وفقا للمهام المخولة له من طرف السلطات العمومية، والتي نوجزها كالآتي:

- **تعويض البطالة:** ابتداء من سنة 1994 شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية والأسباب اقتصادية، حيث دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 أكثر من 189830 عاملا مسرحا من مجموع 201505 مسجلا

(أي بنسبة استيفاء 94 %).

[32] شريف بوقصبة،مجلة الاقتصاد الصناعي مرجع سابق ص 155

- **الإجراءات الاحتياطية:** انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين، عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين - منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، حيث تم تكوين أكثر من 11583 بطالا في مجال تقنيات البحث عن الشغل ومرافقة أكثر من 2311 بطالا لإحداث مؤسساتهم المصغرة، ومتابعة أكثر من 12780 بطالا تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

- **دعم إحداث الأنشطة من طرف البطالين ذوي المشاريع:** في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية عكف الصندوق انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين والخمسين سنة إلى غاية شهر جوان 2010، أين سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين الثلاثين والخمسين سنة الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة، منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 05 ملايين دج، وكذلك إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع النشطة

ب) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*):

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في: 02 جويلية 1996 ، وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة العمل، تهدف إلى دعم إنشاء وتوسيع الأنشطة الاقتصادية من قبل الشباب، وتشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى ترقية المقاولاتية. موكلة اليها المهام التالية:[33]

- دعم وتقديم المشورة والمرافقة للمقاولين الشباب لخلق الأنشطة.

- إتاحة للمقاولين الشباب جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم

-طوير العلاقات مع مختلف الشركاء (البنوك، الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي...)

[33] شريف بوقصبة، مجلة الاقتصاد الصناعي مرجع سابق ص 157

- إقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.

- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة للمقاولين الشباب.

- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى التي تدعم إنشاء الأنشطة وتوسيعها.

ت) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (*ANGEM*):

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر والذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ومن أهم مهامها:[34]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين ومساعدتهم لدى الهيئات المتعلقة بمشاريعهم.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين في تقنيات التمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

ولتوضيح القروض المصغرة وتأثيراتها المختلفة نقدم الشكل التالي :

الشكل رقم 01:دورة حياة القروض المصغرة.

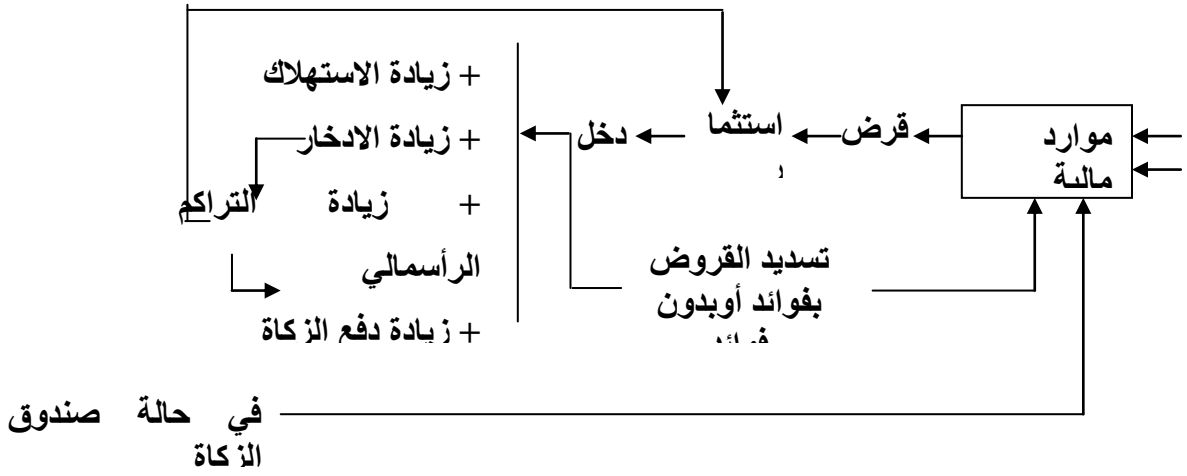

المصدر: أحمد طوايبية، القرض المصغر ودورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

[34] شريف بوقصبة،مجلة الاقتصاد الصناعي مرجع سابق ص 158

ث) صندوق الزكاة الجزائري:

هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و300000 دج تسدد خلال 4 سنوات، ولقد أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات والتي تم من خلالها توظيف شخصين على الأقل لكل مشروع وتم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009،[35]

جدول رقم 03 : القروض الموزعة ما بين: 2004- 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر- 2011

4- الهيئات المساعدة في الحصول على التمويل المصرفي:

تشمل صناديق تمويل غير مباشر وضعتها السلطة العمومية الجزائرية لحل إشكال الضمانات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند طلب تمويل مصرفي، والتي من أهمها:[36]

أ) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية انطلقت في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 تحت وصاية وزارة

[35] المصدر: أحمد طوايبية، القرض المصغر ودورة مكافحة الفقر– دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

[36] شريف بوقصبة، مجلة الاقتصاد الصناعي مرجع سابق ص 160

الصناعة والمناجم، حيث يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في إطار الاستثمارات المحلية، عبر منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية التي تشترطها البنوك.

ب) صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-*CGCI PME*:

أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق، من أجل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسهيل حصولها على القروض، تحوز الخزينة العمومية على 60% من رأسماله المكتتب والباقي للبنوك،

ويهدف إلى ضمان المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية عند عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة عن تسديد قروض استثمارات الانطلاق في المشروع والتي لا تتجاوز مهلة تسديدها الأولية 7 سنوات مع احتساب فترات التأجيل والقرض الإيجاري العقاري (الذي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية 10 سنوات)، حيث يحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج.

ت) الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *:(ANDPME)*

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في: 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلفت بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200.000مؤسسة جزائرية.

المبحث الثاني: عموميات حول البطالة والتشغيل

لا شك وأن موضوع البطالة موضوع يؤرق جميع الدول لذا وجب على الجميع معرفة هذا الموضوع والتطرق فيه رغبة بعدم الوقوع فيه ولذا في مبحثنا هذا سنتحدث عن الجانب النظري للبطالة ومرادفها التشغيل

المطلب الأول: ماهية البطالة

سنتطرق في هذا المطلب عن ماهية البطالة عامة و بعض النظريات الحديثة المفسرة للبطالة ثم سنتطرق إلى معرفة بعض أنواعها ونعطي بعض الحلول لمحاربة بعض هذه الأنواع

أولا: تعريف البطالة

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة التي سوف يتم التعرض إليها لاحقا من خلال تعريفها. وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد.[37]

لذا سيتم التركيز على: **تعريف منظمة العمل الدولية للبطال.**

تعرف البطالة على أنها: الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية،

ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل، أما إذا كانت قادرة على العمل وتبحث عنه فهي عاطلة،

ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات، ولا يعملون وتدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد والتقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، ويبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم.[38]

---

[37]، أ بن لسعدي جمال أ. زاوش رضا البطالة في الجزائر التعريف الأسباب الآثار الاقتصادية. جامعة المسيلة كلية العلوم الإقتصادية

[38] - احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004، ص 256.

ويستثنى من هذا التعريف الحالات التالية:[39]

- العمال المحبطين **Discouraged workers** وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يتحصلوا عليه ويأسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي الوطني دون إرادتهم في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت؛
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء إحصاء عملية البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة بسبب المرض أو العطل؛
- العمال الذين يعملون أعمال إضافية غير مستقرة وذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم؛
- الأطفال، المرضى، العجزة، وكبار السن الذين أحيلوا على التقاعد؛
- الأفراد القادرين عن العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم؛
- الأشخاص الذين لهم من الثروات والمال ما يجعلهم في غنى عن العمل؛
- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل وسجلوا أنفسهم ضمن دوائر العاطلين؛

ولوكان الشخص قادراً على العمل ولا يبحث عنه، فهولا يعد عاطلاً.

ويعرف البعض البطالة على أنها:

الحالة التي تطلق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة والقدرة الإستعابية لاقتصاديات هذا المجتمع.[40]

[39] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1997، ص: 39.

[40] - علي لطفي، إيهاب نديم، أيمن الجماعي،" التحليل الاقتصادي الكلي"، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1998 ، ص 111.

فحسب المكتب الدولي للعمل، والمكتب الإحصائي للدراسات الإحصائية، والذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر فإن الشخص يعتبر بطالاً إذا توفرت فيه الشروط التالية:[41]

أ) بدون عمل: أي لا يعمل مقابل أجر.

ب) مستعد للعمل فوراً: أي تستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة، أو الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى، العجزة، أو الذين لديهم مسؤوليات عالية...الخ.

والأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في:

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.

- خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرحون نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.

- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل...الخ.

وبالتالي فإن الأفراد الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يصنفون ضمن القوى العاملة المتاحة مثل الذين انسحبوا من دون قيد أو شرط من سوق العمل، أو الذين وجدوا وظيفة تتلاءم وقدراتهم، أو الذين، استفادوا من عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير، والذين مازالوا في طور التكوين أو لأداء الخدمة الوطنية.

ت) كل من يبحث عن عمل: مع قيامه بالإجراءات اللازمة لذلك وهي محددة وفق المقاييس الدولية مثل:

- التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل) حكومة كانت أو خاصة.

- نشر الإعلانات للبحث عن عمل.

- طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

وعلى العموم يمكن تلخيص مفهوم البطالة على أنها عدم توافر فرص العمل لمن يرغب في العمل ويبحث عنه وله القدرة على ذلك عند مستوى الأجر السائد.

---

[41]- ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب،" البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"(من خلال حالة الجزائر)،ديوان المطبوعات الجامعية، 2010،ص46،47.

ثانيا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وهي أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة[42]

1. نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها **Shult،Beher** خلال الستينات وبالتحديد في 1964. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من اكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.

2. نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد **MPiore،D.B Doemberg**، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسران قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:

- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

- السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

- السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية. وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذه السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

[42] - ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص32-35.

- السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس. وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

- السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

3. نظرية البحث عن العمل

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من اجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلى منه ويرفض أي اجر اقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة. وبالتالي تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

4. نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في

فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.
- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

5. نظرية اجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية. ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة. ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

6. نظرية اختلال التوازن

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي **E.Malinvad**، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي. ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل. وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة إلى ذلك يتغير سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية. ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعان من البطالة هما:

- النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج وهوما يتطابق مع التحليل الكينزي.

- النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهوما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

ثالثا: أنواع البطالة

هناك أنواع من البطالة يتم التطرق إليها لا من خلال الجنس أو العمل أو الحالة التعليمية أو المهنة، إنما من خلال الدورة الاقتصادية فتسمى بطالة دورية، أو بطالة احتكاكية، كما ينظر لها من خلال التنقل بين المهن المختلفة، وبطالة هيكلية، وهي البطالة التي تحدث نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وهناك البطالة الموسمية أو الظرفية ومن هنا سوف نتطرق لكل واحد منها.

1- البطالة الدورية:

يمر اقتصاد أي دولة بمرحلة رخاء وانتعاش أو ما يعرف بالرواج الاقتصادي، حيث تنشط عمليات الإنتاج – البيع – التبادل ويزيد حجم كل من الدخل، الناتج والتوظيف، إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد أو المرحلة التي يدخل فيها الاقتصاد مرحلة الانكماش فإن حجم النشاط الاقتصادي سينخفض بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل أو تسريح العمالة وبالتالي ترتفع معدلات البطالة أي أن فرص العمل تتقلص في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة.[43]

وهذه الدورات يتعرض لها خصوصاً الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية، وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عام 1962 و1983، والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.

[43] 1-Jean Marie Le Page، Geneviére Grangeas، Les politiques de l4emploi، (France، édition Eska، 1993)، p 16.

وبالتالي فالبطالة الناتجة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بطالة دورية وهي إجبارية وليس اختيارية.[44]

2- البطالة المقنعة:

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.[45]

وتظهر البطالة المقنعة خاصة في الدول النامية في الإنتاج الزراعي، ومؤسسات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بما يزيد عن الحاجة ولكن يمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ما قامت المؤسسة بعمل توسعات جديدة، أو فتح فروع أخرى تستوعب هذا الفائض من العمالة، أو القيام بأعمال أخرى تساعد على رفع إنتاجية المؤسسة.

3- البطالة الاحتكاكية: " وقتية، انتقالية"

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر.

وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، وكلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة [46]

---

[44]-Abdelmadjid Bouzidi ، Comprendre la mutation de l'économie algérienne، (Alger، les mots clés، 1992)، p20.

[45]-رمزي زكي A، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، (الكويت، عالم المعرفة، 1997)، ص 33.

[46] -Bruno Marcel ، Jacques Taieb ، Le chômage aujourd'hui ، un phénomène pluriel ، (France ، édition Narthan، 1991 ، p 34.

وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في المؤسسات الأجنبية التي تمنحه أجر أكبر من الذي يتحصل عليه في المؤسسات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية.[47]

ولعلاج البطالة الاحتكاكية ينبغي القيام بما يلي:[48]

- إقامة مركز للتدريب المهني أو تخطيط النظام التعليمي وتوجيهه حتى يقدم التدريب اللازم والمناسب والمهارات المطلوبة؛
- إذا كانت صعوبة الانتقال بين الأقاليم الجغرافية هي السبب في البطالة يكون الحل بأخذ بغين الاعتبار الطريقتين التاليتين:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الوظائف الشاغرة إلي الأقاليم التي تكثر فيها البطالة؛

- نقل العاطلين عن العمل من موقع إقامتهم إلى الأقاليم الأخرى التي تكثر فيها فرص العمل.

4- البطالة الهيكلية" الفنية":

تعرف البطالة الهيكلية على أنها " ذلك النوع من التعطل، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري، حتى تصبح السلع والخدمات مستجيبة للمعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية.[49]

ويرى الاقتصاديون أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة عند إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة، بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة، سواء كانت الأعمال التي ستسند لهم في الصناعات نفسها أوفي صناعات أخرى

---

[47] - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 39.

[48] د.صاطوري الجودي ، بهلول لطيفة أزمة البطالة إثرها على الاقتصاد الجزائري ، جامعة تبسة

[49] - خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي"، المشكلة والحل، الطبعة 1، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)، ص 20.-

جديدة، أو صناعات مقبلة على الازدهار، ويجب إدخال برامج إعادة التدريب، والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة، كما يمكن للمؤسسة استبقاء العمالة الزائدة من خلال منحهم إجازات مؤقتة بدون أجر، لمواجهة أي توسعات متوقعة، أو مساعدتهم على عمل مشروعات خاصة به.[50]

ولعلاج البطالة الهيكلية: [51]

ينبغي البحث عن العوامل والأساليب التي تسبب هذا النوع من البطالة ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الهيكلية ويوجد في هذا الصدد أسلوبان للحد من البطالة الهيكلية وهما:

- الأسلوب الأول على أساس مقاومة التحويلات التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية والتعليل من آثارها على الاستخدام.

- الأسلوب الثاني القبول بالتحويلات بالإضافة إلى زيادة قدرة وسرعة الأسواق للتكيف مع هذه التحويلات

5- البطالة الدورية أو الموسمية:

هذه البطالة تنشأ عن ركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتنشأ بسبب الدورات التجارية وتكون هذه البطالة عندما لا يستطيع الطلب الكلي على الاستيعاب أو شراء الإنتاج المتاح (Y_d) وهذا يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد.

والبطالة الموسمية تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وبين عدد العاملين المتوقع عن مستوى الإنتاج المتاح (Y_d) وعليه (فعندما تساوي البطالة الموسمية صفر فإنه يعني إن عددا من الوظائف الشاغرة خلال الفترة التجارية يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل).[52]

---

[50] - الشيخ لابري، "الاقتصاد والمؤسسة"، الجزائر، الصفحات الزرقاء للنشر، 2003 ، ص 165.

[51] مرجع سابق د.صاطوري الجودي ، بهلول لطيفة ص4

[52] - بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2003، ص: 391.

والبطالة الموسمية هي بطالة إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل كالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا، وخلال فترات الانكماش ينخفض الطلب على الأيدي العاملة وتنخفض الأجور وهذا من أجل المحافظة على توازن سوق العمل.

إن انخفاض الأجور سيؤدي إلى انسحاب العاملين من أسواق العمل وقيام منشآت الأعمال بتسريح عدد من العمال وهذا سيعيد التوازن في سوق العمل وهوما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، أما في المرحلة العكسية وهي الانتعاش أو التوسع فإنها تكون عكس حالة الانكماش والأهم في هذا هو أن هذه المرحلة تحدث انخفاضا في معدل البطالة وهذا بزيادة عدد العمال.

ولعلاج البطالة الدورية أو الموسمية يتطلب ما يلي:[53]

- إذا كانت البطالة الموسمية هي نتيجة لانخفاض الطلب خلال فترات الانكماش وتكون حلولها بالبحث عن الأساليب التي تؤدي إلى دعم الطلب على العمل ورفعة حتى يصل إلى المستوى الذي تختفي فيه البطالة باستخدام إدارة الطلب.

- التحكم في الطلب أثناء دورات التوسع (زيادة الضرائب أو تخفيض الاتفاق وهذا ما يساعد على التقليل من مقدار التغلب في مستوي الاستخدام التام والبطالة الموسمية

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تحدث البطالة الدورية.

6- البطالة الاختيارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن

53 53 مرجع سابق د.صاطوري الجودي ، بهلول لطيفة ص5

فقرار الوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم، باعتبار أنه هذا تم بمحض إرادتهم.[54]

المطلب الثاني: السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر

رغم تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر تمتلك الدولة ما يؤهلها للخروج من هذه ا أزمة بالتسيير الجيد ولتوضح ذلك سنتطرق في هذا المطلب عن مفهوم التشغيل أنواعه ومبادؤه وآفاقه في الجزائر

أولا: مفهوم سياسة التشغيل

يعتبر موضوع التشغيل مسألة ذات أبعاد مختلفة، منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو ذو أبعاد اجتماعيه وفيها حتى ما يمس بالجانب السياسي فقد تميزت كل جهة في تعريفها لسياسة التشغيل ورغم ذلك يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى تعريف شامل على أن سياسة التشغيل هي: " مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف) الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال(الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.[55]

ثانيا: أنواع سياسة التشغيل

لسياسة التشغيل أنواع أهمها[56] :

التشغيل المباشر: وهو الذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

التشغيل المؤقت: أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية، أو يشتغل

---

[54] - ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الآقتصادية"،(ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة، 2005)، ص87.

[55] - مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر 3- ديسمبر2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص9 .

[56] - رواب عمار وغربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،العدد5، 2011،ص 70.

بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

تعويض عامل غائب.

نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

ثالثا: أهداف ومبادئ سياسة التشغيل

أ) أهداف سياسة التشغيل

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها وبعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:[57]

توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.

ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.

[57]- فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحوالنشاط الاقتصادي غير الرسمي مذكرة ماسترأكاديمي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البويرة، 2012،2011 ، ص48.

تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل.

ب) مبادئ سياسة التشغيل:

هناك عدة أسس تقوم عليها سياسة التشغيل يمكن إجمالها فيما يلي:[58]

التشغيل الكامل:

ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي" التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقيد التنمية الاقتصادية " يتضح من خلال النص، أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها، والقضاء على البطالة.

عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

التشغيل الإنتاجي:

لقد قرّر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنّه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع

[58] - رواب عمار وغربي صباح، مرجع سابق،ص70-71.

ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

التشغيل المستمد على حرية الاختيار:

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح «فيلادلفيا » على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية، بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية.

كفالة الاستقرار:

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل.

رابعا: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات وتفاقم ظاهرة البطالة وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها.

ومن خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة كما يلي:[59]

[59] بن عزة وشليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1990، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،ص13و14.

الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على المحافظة على نمو الناتج المحلي بـ5% فما فوق.

تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.

التوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق لمناصب الشغل.

الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.

تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم العلمي الأكاديمي.

إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات الصغيرة والحرفية المؤدية بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة.

اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل في وضع بنك المعلومات بالمشاريع والاستثمارات داخل الولاية.

تحفيز وتشجيع النساء على الاستثمار في المجالات التي لهن الكفاءة فيها.

تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من صعوبة إيجاد التعريف الشامل لها إلا أننا استخلصنا أنها ما هي إلا أحد أصناف المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها ويديرها صاحبها والتي تتحدد بعدد العمال.

إضافة إلى ذلك فقد تعرفنا على بعض الأهداف الرئيسية التي أنشئت بفضلها هاته المؤسسات والحوافز التي نبعت من مختلف المجالات والتي لها دور مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي واستنتجنا أن رغم الأهمية التي تأخذها المشاريع المصغرة إلا أنها مازالت تعاني من بعض الصعوبات التي تعيق نموها وتطورها من جهة.

ولهذا فوجب على الحكومة إنشاء هيئات لمد يد العون لهاته المؤسسات وقد عرفنا أهمها في فصلنا هذا تبعا للقرارات الحكومية والأهداف من إنشائها.

ولقد تناولنا أيضا لمحة عن وكما يمكننا تسميتها بمحنة البطالة التي تؤرق أي دولة صغيرة كانت أم كبيرة وقد عرفنا بعض أنواعها وطرق علاجها وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد هام في التدخل في نسبتها على مستوى الوطن.

ولهذا فسنتطرق في الفصل التالي عن كيفية مساهمة الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل عملها ودعمها بمختلف الطرق ثم سنتحدث عن العلاقة بين حجم هاته المؤسسات وعلاقتها برفع مستوى التشغيل والتقليل من حدة البطالة .

الفصل الثاني

أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

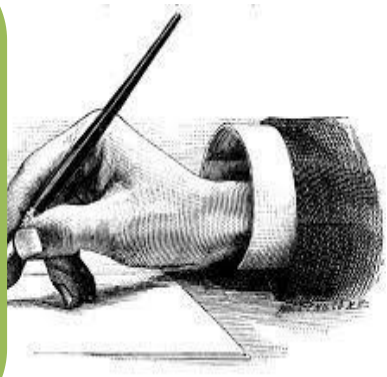

تمهيد:

اعتمدت الجزائر منذ سنة 2001 على سياسة تشغيل نشطة ، فقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جيد في تحقيق أهدافها من فرص عمل وتنمية اقتصادية في شتى الميادين والتخفيف من ظاهرة البطالة ، وفي نفس الوقت لا ننسى الدور الكبير والجوهري التي لعبته الهيئات الحكومية الداعمة لهاذا القطاع في تنميته وعليه في هذا الإطار سنتطرق إلى تحليل تطور التشغيل في الجزائر وتطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي لعبته الهيئات في تنمية هذا المجال عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019

المبحث الثاني: عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2019

المبحث الأول: عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2019

لقد عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشغيل خلال العقدين الأخيرين نتيجة اعتماد برامج مستهدفة لخلق الثروة والتشغيل ، حيث ركزت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضح لنا هذا التطور كالآتي:

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2000-2019

أولا: الفترة الأولى ": في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2001-2004)

سعى برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال الزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها ساهمت في توفير مناصب عمل مما ساعد على تخفيض نسبة البطالة، وهوما سنوضحه في النقاط التالية:[60]

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

عرفت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى تشجيع إنشاء هذه المؤسسات، والجدول التالي يبين تطور عددها خلال الفترة (2001-2004):

جدول رقم (4): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
مؤسسات خاصة	179893	189552	207949	225449
مؤسسات عامة	778	778	778	778
نشاطات حرفية	64677	71523	79850	86732

[60] فريدة معارفي:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ،المجلد 11 العدد 01،2022 ص 110-87

المجموع	245348	26183.35	288587	312959

المصدر: فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغ عددها عام 2001. 245348 مؤسسة ليرتفع إلى 261835 عام 2002، وفي عام 2003 إلى 288587 مؤسسة، ثم تطور عددها إلى 312959 مؤسسة عام 2004، وتعتبر هذه الزيادة والتطور من بين أهداف القانون التوجيهي للمؤسسات وهوما شجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ثانيا: الفترة الثانية ": في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2005-2009)

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو التي شرع في تطبيقها منذ عام 2001 خاصة مع تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف نتيجة ارتفاع أسعار البترول، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ما ساهم في توفير مناصب عمل، والزيادة الملحوظة في الناتج الولي الإجمالي والقيمة المضافة.[61]

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2009):

يظهر الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جدول رقم (5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	245842	269806	293946	392013	455398
مؤسسات عامة	874	739	666	626	591
نشاطات حرفية	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2005-2009

عدد المؤسسات الخاصة من 245842 عام 2005 إلى 455398 مؤسسة عام 2009، أي

[61] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

بزيادة قدرها 209556.

أما المؤسسات العمومية التي تشكل جزءا ضئيلا فقد تراجع عددها من 874 مؤسسة عام 2005 إلى 591 مؤسسة عام 2009 وهذا راجع إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، وفي الإجمال يمكن القول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من 342788 مؤسسة عام 2005، إلى 625069 عام 2009.

ثالثا: الفترة الثالثة ": في إطاربرنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2010- 2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم النمو الاقتصادي عام 2001، وتواصلت ديناميكية البرامج من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي انطلق في 2005، وصولا إلى البرنامج الحماسي للفترة (2010-2014) والذي له مساهمة معتبرة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دور بارز في التنمية الاقتصادية.[62]

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014):

تظهر مساهمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تزايد أعدادها كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم 6: تطور عدد المؤسسات الصيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014):

السنوات	2010	2011	2012	2013
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	747387
مؤسسات عامة	557	572	557	547
نشاطات حرفية	-	146881	-	-
المجموع	619072	659309	711832	747934

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2012ص11.

يتضح من الجدول تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي عام 2010 كان عددها 618515 ليرتفع إلى 658737 مؤسسة عام 2011 لترتفع عام 2013 إلى 747387 مؤسسة.

[62] فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

وبملاحظة محدودية واضطراب تطور أعداد المؤسسات العامة من 57 مؤسسة عام 2010 إلى 547عام 2013. أما المؤسسات الخاصة فهي في تزايد مستمر طيلة فترة البرنامج لتبلغ 747387 مؤسسة عام 2013.

رابعا: الفترة الرابعة": في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرنامج الخماسي لتوطيد النمو للفترة (2015-2019):[63]

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019):

ساهم البرنامج الخماسي لتوطيد النمو في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من تزايد أعدادها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات معنوية	520875	575906	609344	628219	671267
مؤسسات طبيعية	169238	221083	222570	237457	247275
مؤسسات عامة	532	390	267	261	243
نشاطات حرفية	206166	239242	242322	260652	274574
المجموع	896811	1022621	1074503	1141863	1193339

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2019ص16

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف امتصاص البطالة حيث ارتفع عدد المؤسسات من سنة لأخرى على اختلافها من 896811 مؤسسة عام 2015 إلى 1074503 مؤسسة عام 2017 ليزداد إلى 1193339 مؤسسة عام 2019، أما المؤسسات العمومية التي تشكل جزءا ضئيلا فقد تراجع عددها من 532مؤسسة عام 2015 إلى 267 مؤسسة عام 2017، وإلى 243 مؤسسة عام 2019 وهذا راجع إلى انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

[63] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الفترة (2000-2019):

أولا: الفترة الأولى ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2001-2004):

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2004):**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل الفعالة في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة، ويظهر ذلك في الجدول التالي:[64]

جدول رقم (8): مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2001-2004):

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004
المؤسسات الخاصة	503541	538055	207949	225449
المؤسسات العمومية	74763	74763	74763	71826
المؤسسات التقليدية	158758	7152	79850	173920
المجموع	737062	684341	704999	838504

المصدر: فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق ،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2001-2004) حيث تتزايد القيمة في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية حيث ارتفع عددها من 737062 عامل عام 2001 إلى 838504 عام 2004.

ثانيا: الفترة الثانية ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2005-2009):

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009):**

تظهر النتائج كما هو موضح في الجدول التالي[65]

[64] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

[65] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

جدول رقم 9 : مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2005-2009):

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444
مؤسسات عامة	76283	61661	57146	52786	51635
مؤسسات حرفية	192744	210344	233270	254350	341885
المجموع	1157856	1252647	1355399	1540209	17569664

المصدر: فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق.

يوضح الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، حيث تتزايد توفرها في المؤسسات الخاصة أين بلغت مساهمتها ب

888829 منصب شغل عام 2005، ثم ارتفعت إلى 1363444 عام 2009، أما المؤسسات العمومية وفرت 76283 منصب شغل عام 2005 ثم ارتفعت إلى 51635 عام 2009، وإجمالا في مجموع مناصب الشغل فقد سجل ارتفاع التوظيف من 1157856 حتى وصل إلى 17569664 منصب عمل في هاته الفترة .

ثالثا: الفترة الثالثة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2010-2014):

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل الفترة (2010-2014):

حيث الجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل[66]

جدول رقم 10: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2010-2014):

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014
مؤسسات خاصة	1577030	1675111	1728046	1869363	2035219
مؤسسات عامة	48656	48086	48415	46132	47085
المجموع	1625686	1724197	1776461	1915495	2082304

[66] فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية 2012ص11

تظهر مساهمة المؤسسات الخاصة والعامة في خلق مناصب شغل من أجل القضاء على البطالة فيظهر تطور حجم التشغيل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 1625686 عام 2010 ليرتفع خلال السداسي الأول من عام 2013 ب 1915495 منصب شغل، ويتطور إلى 304 2082 خلال السداسي الأول عام 2014. 56 منصب شغل إلى 1756964.

رابعا: الفترة الرابعة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل الفترة (2015-2019):**

وهو ما يظهره الجدول التالي:[67]

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل في الفترة (2015-2016):

طبيعة	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	2192068	2452216	2578279	2668173	2864566
مؤسسات عامة	46165	35698	23679	22073	21085
المجموع	2238233	2487914	2601958	2690246	2885651

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2015-2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2015- 2019،)، حيث تتزايد القيمة في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية حيث ارتفع عددها من 2192068 عامل عام 2015 إلى 864566 2عام 2019، أما توفير مناصب عمل في المؤسسات العمومية فهو محدود وفي تراجع مستمر من 46165 عامل عام 2015 إلى 21085 عامل عام 2019 وهذا راجع إلى تحميل كل المشاريع الاستثمارية العمومية التي كان لها أثر سلبي على أهداف البرامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل وبشكل عام نلاحظ أن مساهمة المؤسسات خاصة أو عامة في توفير مناصب عمل ضمن المخطط الخماسي لتوطيد النمو(2015-2019) بشكل محدود حيث سجل عام 2015 توفير 2 238233 منصب شغل، مقارنة ب عام 2016

[67] فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

487914، وبلغ عام 2019 885651 2 منصب عمل.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في الفترة (2000-2019):

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طابعا خاصا وهو أن مميزاتها وتقديماتها للدولة واسعة ومتعددة فمن أحد أهم المميزات التي تقدمها وهي أنها تساعد على رفع قيمة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وهو ما سنتطرق إليه في مطلبنا هذا

أولا: الفترة الأولى ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة (2001-2004):**

حسب معطيات الجدول التالي :[68]

جدول رقم (12): مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة الفترة (2001-2004):

	السنوات	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام	مؤسسات خاصة	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75
	مؤسسات عامة	481.5	505	550.6	598.65
	المجموع	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4
القيمة المضافة	مؤسسات خاصة	1473.73	1585.3	1784.49	2038.84
	مؤسسات عامة	1742.71	286.79	312.47	344.87
	المجموع	1742.71	1872.09	2096.96	2383.71

المصدر: فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق ،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حيث ارتفعت قيمة المساهمة من 2041.7 مليار دج عام 2001 إلى 2745.4 مليار دج عام 2004 أي زيادة بمقدار 704، 7مليار دج، كما سجل تزايد في رفع القيمة المضافة من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت 2383.71 مليار دج.

ثانيا: الفترة الثانية ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2005-2009):

[68] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة (2005-2009):

كما هو موضح في الجدول التالي:[69]

جدول رقم 13: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة(2005-2009) :

	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام	مؤسسات خاصة	2364.5	2740.06	3153.77	3574.07	4162.02
	مؤسسات عامة	651.0	704.05	749.86	760.92	816.80
	المجموع	3015.5	3444.11	3903.63	4334.99	4978.82
القيمة المضافة	مؤسسات خاصة	2239	2634.46	2986.07	3383.57	3954.5
	مؤسسات عامة	369.3	376.82	420.86	406.84	432.05
	المجموع	2608.3	3011.28	3406.93	3790.41	4386.55

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2010، ص35،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام من سمنة إلى أخرى ففي عام 2005 كانت قيمة الناتج الداخلي الخام في القطاع العام 6510 مليار دج لترتفع إلى 816.80 مليار دج، أما في القطاع الخاص فقد ارتفعت القيمة من 2364 مليار دج إلى 4162.02 مليار دج وتمثلت قيمة ارتفاع الناتج الداخلي الخام في القطاعين ب 1963.32مليار دينار جزائري. بالنسبة للقيمة المضافة فقد ارتفعت بدءا من سنة 2005 من 2608.3 مليار دج إلى 4386.55 مليار دج سنة 2009.

[69] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

ثالثا: الفترة الثالثة ": في إطار برنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2010-2014):

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خلال الفترة (2010-2014):

على الشكل التالي:[70]

جدول رقم 14: مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة للفترة (2010-2014):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	11991564	14588532	16208698	16643834	17205106
الناتج خارج قطاع المحروقات	7811206	9346029	10672317	11675815	12547295
خارج قطاع الفلاحة	10976305	13405316	1487005	15003828	15433611
خارج قطاع المحروقات والفلاحة	6795947	8162813	9250623	10035809	10775799

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2015ص28،18

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تطور ففي عام 2010 كان مجموع الناتج 11991564 مليار دينار، ليصل إلى 17205106 مليار دج عام 2014، كما سجل تطور في الناتج الداخلي اخام خارج المحروقات والفلاحة من سنة لأخرى إلى أن بلغ عام 12547295 15433611 مليار دج على التوالي . ونلاحظ تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات والمحروقات إلى أن بلغ 10775799 مليار دج عام 2014.

[70] فريدة معارفي ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مرجع سابق

رابعا: الفترة الرابعة ": في إطاربرنامج النمو الاقتصادي عبرة الفترة (2015-2019):

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الفترة (2015-2019):

وكما هو موضح لنا في الجدول المقابل :[71]

جدول رقم 15: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015-2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41	6595.73
مؤسسات عامة	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21	11719.45
المجموع	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62	1815.18

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2015-2019 رقم 35،36،31،29،17،33،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص من القيمة المضافة من سنة إلى أخرى ففي عام 2015 كانت القيمة المضافة في القطاع الخاص 7924.51مليار دج لترتفع إلى 5.73 659 مليار دج، أما في القطاع العام فقد ارتفعت القيمة من 1313.36 مليار دج عام 2015 إلى 9.45 171 1 مليار دج عام 2019، وتمثلت قيمة ارتفاع القيمة المضافة في القطاعين من عام 2015 ب 9237.87 مليار دج إلى 18315.18 مليار دج عام 2019.

جدول رقم (16): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خلال الفترة (2015-2019):

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
قطاع الفلاحة	5318	7094	6392	7168	7481
قطاع المحروقات الطاقة والمناجم	2557	3201	2843	2985	3066
قطاع البناء	165108	169124	177727	185137	190170
الصناعات التحويلية	81348	99275	92804	99938	103693

[71] فريدة معارفي ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال مرجع سابق

الخدمات	266544	298692	316044	585983	14375
الصناعات الحرفية	-	-	-	260652	274554
المجموع	520875	577386	595810	1141863	1193339

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2019

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تطور، ففي عام 2015 كان مجموع الناتج 520875 مليار دينار، ليرتفع إلى 386 577 مليار دج عام 2016، كما سجل تطور في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في قطاع البناء والصناعات التحويلية والخدمات حيث بلغت نسبة مساهمة القطاعات على التوالي عام 2017 29.83% ،15.58% ،53.04% ، ويظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حيث بلغ 190170 مليار دج بنسبة 15.94% عام 2019 في قطاع البناء أين تم تكملة المشاريع الاستثمارية الضرورية تبعا لما جاء في مضمون البرنامج الحماسي لتوطيد النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدلات البطالة 2000 -2019:

يمكننا القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع أساسي زواله يعني زوال جزء كبير جدا من قيمة الاقتصاد الوطني لذا وجب السهر على نجاحه لذا وجب على الدولة دعمه كليا ببرامج تنموية مدروسة وهيئات تعمل من أجل النجاح وبهدف التخفيف من البطالة لذا سنتطرق في المطلبين القادمين إلى هذا الأمر.

المطلب الأول: تطور مساهمة هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تمثلت حصيلة الوكالة في ظل الحوافز المالية والجبائية التي استفادت منها المشاريع الاستثمارية المحدثة في إطارها في الآتي:

أولا: تطور مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تطور عدد المشاريع المصرح بها في اطار الوكالة.

عرفت حصيلة المشاريع المصرح بإحداثها منذ إنشاء الوكالة، الوضعية التالية:

أ- تطور عدد المشاريع الاستثمارية المحدثة: عرفت المشاريع المحدثة في إطار الوكالة منذ نشأتها التطورات التالية:

الجدول رقم (17):تطور عدد المشاريع الاستثمارية المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للفترة 2000 – 2019.

السنوات	عدد المشاريع الممولة	قيمة الاستثمارات (10^3 دج)	التكلفة المتوسطة للمشروع)دج(
2004	59070	101.308.553	1715059
2007	86380	177.281.758	2052347
2008	97014	207.944.748	2143450
2009	117862	270.891.750	2298375
2010	140503	340.713.085	2425080
2011	183335	478.278.774	2608769
2012	249147	691.740.511	2776435
2013	292186	849.759.905	2908284
2014	333042	1.007.057.905.	3023816
2015	356718	1.104.733.000	3096936
2016	367980	1.156.666.450	3140000
2017	372386	1 178 755 906	3165414
2018	377921	1 208 089 729	3196673
2019	385166	1 244 329 836	3230633

المصدر: خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

ويمكن توضيح معطيات الجدول بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار ANSEJ من حيث تكلفة المشاريع في الفترة مابين 2000 – 2019.

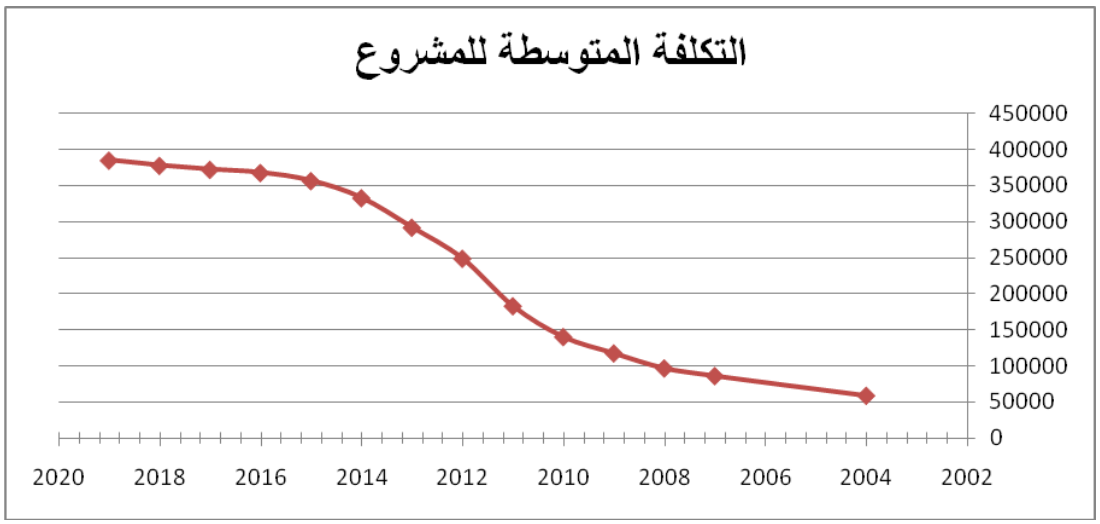

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (03): تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار ANSEJ من حيث عدد المشاريع في الفترة مابين 2000 – 2019.

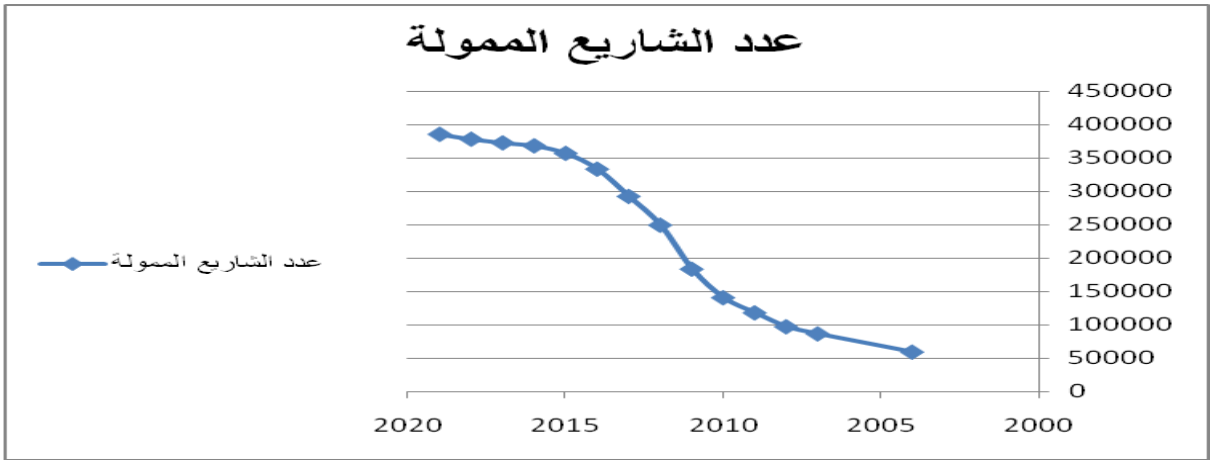

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بلغ عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في اطار هذه الوكالة 166 385 إلى غاية نهاية 2019، غير أنه بالنظر إلى الفترة الزمنية الكبيرة جدا وأهمية الحوافز الممنوحة للمشاريع المحدثة في اطارها وحجم التمويل المقدم من قبل هذه الهيئة، فإن النتائج لم تكن في المستوى الذي كان منتظر منها.

2- توزيع المشاريع على القطاعات الاقتصادية:

تم توزيع المشاريع على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

جدول رقم (18): توزيع المشاريع المستحدثة في اطار الوكالة على القطاعات للفترة 2000- 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		قيمة الاستثمارات		الكلفة المتوسطة للمؤسسة
	العدد	النسبة(%)	المبلغ بالدينار	النسبة(%)	المبلغ بالدينار
الفلاحة	58 141	15%	216 230 359 728	37،17	3 719 068
الخدمات	108 561	28%	354 292 552 702	47،28	3 263 534
النقل	88.912	22.20	226.031.519.220	16،18	7.556.289
الصناعة التقليدية	43 130	11	110 871 903 821	91،8	3 865 702
الصناعة	27 352	7	129 921 151 276	44،10	4 749 969
المهن الحرة	11 917	3	32 084 560 550	57،2	2 692 335
البناء والأشغال العمومية	34 889	9	134 870 488 891	83،10	3 865 702
الصيانة	10 573	3	29 204 228 877	34،2	2 762 152
الصيد	1 131	0.29	7 499 507 851	60،0	6 630 865
الري	560	1،0	3 323 563 996	27،0	5 934 936
المجموع	385 166	100	1244 329 836 912	100	3 230 633

المصدر : خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

من خلال الجدول أعلاه نرى أن توزيع المشاريع كالتالي:

22،20% من عدد المشاريع لقطاع النقل، و18.16% من قيمة الاستثمارات، قطاع الخدمات بنسبة 28% من عدد المشاريع و28،47% من حجم الاستثمارات، بينما نال القطاع الفلاحي 15% من عدد المشاريع و17،37% من قيمتها، أما قطاع الصناعة فحاز نسبة 7% من عدد المشاريع و10،44% من قيمة الاستثمارات، وهذا سبب يؤكد لنا محدودية دور هاته الهيئات في استقطاب المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والتي هي أساس تنويع الاقتصاد وموارد الخزينة العامة وهو المرجو منها في بادئ الأمر.

3- توزيع المشاريع المحدثة تبعا لجنس صاحب المشروع:

توزعت المشاريع المصرح بها حسب الجنس والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (19): توزيع المشاريع المصرح بإحداثها في اطار الوكالة تبعا لجنس صاحب المشروع للفترة 2000- 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		الرجال	النسبة	النساء	النسبة
	العدد	النسبة(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الفلاحة	58 141	15%	55 441	95%	2 700	5%
الخدمات	108 561	28%	90 550	83%	18 011	17%
النقل	88.912	%22.20	87.333	93%	1.579	7%
الصناعة التقليدية	43 130	11%	35 793	83%	7 337	17%
الصناعة	27 352	7%	23 348	85%	4 004	15%
المهن الحرة	11 917	3%	6 439	54%	5 478	46%
البناء والأشغال العمومية	34 889	9%	34 069	92%	820	2%
الصيانة	10 573	3%	10 396	98%	177	2%
الصيد	1 131	0.29%	1 115	99%	16	1%
الري	560	1%،0	535	96%	25	4%
المجموع	**385 166**	**100%**	**345 019**	**90%**	**40 147**	**10%**

المصدر : خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

عند ملاحظة معطيات الجدول نجد أن معظم مشاريع الوكالة تعود لفئة الرجال، في حين لم تتجاوز حصة النساء من نسبة 10% من المشاريع لا يمكن القول أن الوكالة تقدم فقط لفئة الرجال فهناك العديد من العوامل والسبب يمكن أن يكون لكثرة الطلبات من فئة الرجال عكس الطلب الصغير من فئة النساء أو غيرها من الأسباب.

4- مساهمة مشاريع الوكالة في توفير مناصب الشغل.

تمثلت الحصيلة لمساهمة المشروعات الاستثمارية المستحدثة في اطار الوكالة في توفير مناصب الشغل على النحو التالي وما يوضحه لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): تطور مساهمة المشاريع المحدثة في اطار الوكالة في توفير مناصب الشغل للفترة 2000-2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		عدد مناصب الشغل			الكلفة المتوسطة للمنصب
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	متوسط المشروع	المبلغ (دج)
الفلاحة	58 141	15%	137 498		2	1 572 607
الخدمات	108 561	28%	252 806		2	14 04 400
النقل	88.912	22.20	164.067		2	3.980.619
الصناعة التقليدية	43 130	11	126 514		3	876 361
الصناعة	27 352	7	78 721		3	1 650 400
المهن الحرة	11 917	3	26 714		2	201 039
البناء والأشغال العمومية	34 889	9	101 121		3	1 333 754
الصيانة	10 573	3	24 350		2	1 199 352
الصيد	1 131	0.29	5 549		5	1 351 506
الري	560	1.0	2 057		4	1 615 734
المجموع	385 166	100	**919 397**		2	**1 353 420**

المصدر : خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

و يمكن تمثيل مساهمة المشاريع في التوظيف وبحسب القطاع الاقتصادي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4):تطور مساهمة المشاريع المحدثة في اطار الوكالة في توفير مناصب الشغل للفترة 2000- 2019.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

من خلا ل معطيات الجدول نلاحظ انخفاض النسبة المتوسطة لمساهمة المشاريع الاستثمارية في توفير مناصب الشغل، وفي مقابل ذلك نرى ارتفاع كلفة الاستثمار المطلوبة لإنشاء المنصب.

أما عن مساهمة الوكالة في توفير مناصب الشغل على مستوى المناطق فكانت كما يلي:

الجدول رقم(21):مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الوكالة في خلق مناصب الشغل حسب الجهات للفترة 2000-2015.

المنطقة	مناصب الشغل	النسبة (%)
الشمال	586.105	51،68
الهضاب العليا	187.769	95،21
الجنوب	81.624	54،9
المجموع	855.498	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات نشرية م ص م للسداسي الثاني 2012، ص 44.

- احصائيات الوكالة في: www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques.

كما نرى في الجدول أعلاه أنه بلغ نصيب منطقة الشمال من مناصب الشغل التي احدثتها المشاريع الناشطة في إطار هذه الوكالة نسبة 71،04% ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21،47%،

وأخيرا الجنوب بنسبة 7،94%.وهي نفس الوضعية التي يعرفها توزيع مناصب الشغل المحدثة على مستوى الولايات حيث يتمركز معظمها في الولايات الكبرى، ما يظهر التفاوت الكبير المسجل في توزيع مناصب الشغل بين المناطق المختلفة وهو انعكاس للكيفية التي توزعت بها المشاريع الاستثمارية كما سبقت الاشارة إلى ذلك سابقا.

ثانيا: تطور مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة((CNAC في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تمثلت حصيلة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي.

1- تطور عدد المشاريع المصرح بها في اطار الصندوق.

عرفت حصيلة الصندوق من المشاريع المصرح بإحداثها الوضعية التالية:

جدول رقم (22): تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار الصندوق (**cnac**)للفترة 2000– 2019.

قطاع النشاط	المشروعات الممولة		حصة الاناث	قيمة التمويل	
	العدد	النسبة(%)		المبلغ (مليون دج)	النسبة(%)
الخدمات	31 348	20.86	2%،17	75،112 423	22.25
الفلاحة	23 144	15.40	1%،11	47،95 134	18.83
الصناعة التقليدية	14 383	9.57	6%،22	70،47 073	9.31
الصناعة	11 767	7.83	9%،21	93،54 440	10.77
النقل	58.084	38.65	7%،2	147.400.44	29.17
بناء وأشغال عمومية	8 589	5.71	5%،2	91،34 966	6.92
الصيانة	898	0.59	3%،2	92،2 743	0.54
المهن الحرة	1 228	0.81	7%،47	05،5 219	1.03
الصيد	490	0.32	4%،0	65،3 391	0.67
الري	347	0.23	2%،5	42،2 446	0.48
المجموع	150 278	100	100	25،505 241	100

المصدر : خولة بوقرة ،دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

يمكن تمثيل هذه المعطيات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5): تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار (**cnac**) من حيث عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل للفترة 2000– 2019.

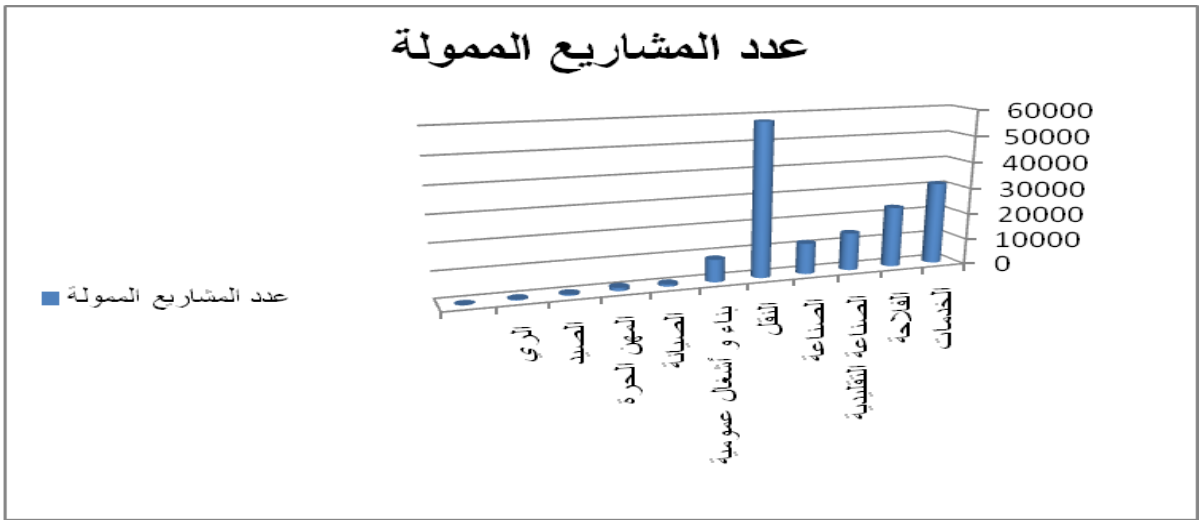

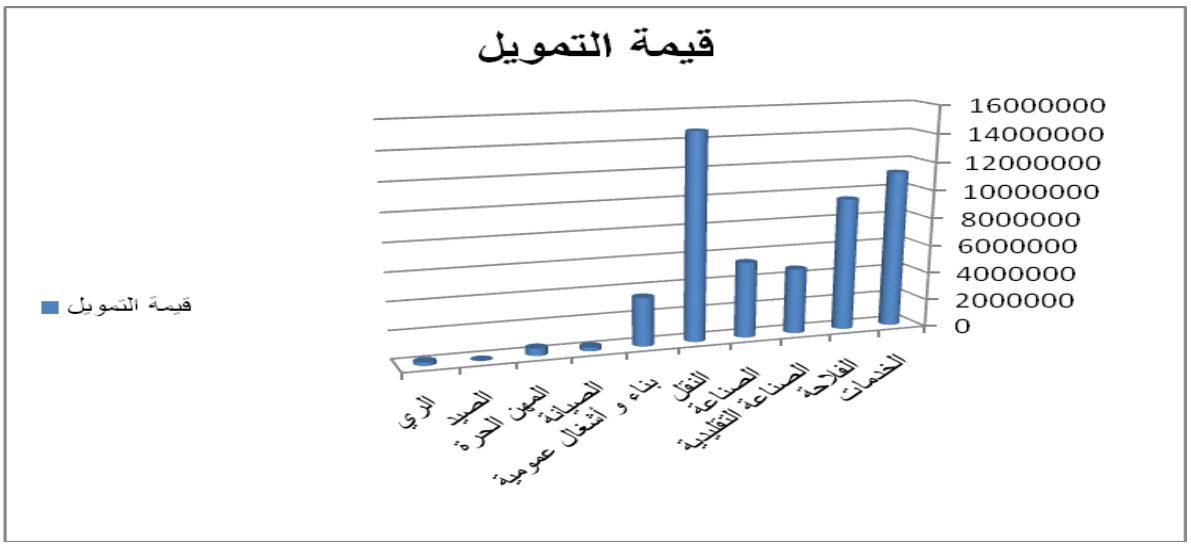

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول وما يوضح الشكل أعلاه تجاوزت حصة قطاع النقل 38.65% من حيث عدد المشاريع و29.17 %من قيمة الاستثمارات، أما قطاع الخدمات فحصل على نسبة 21% من عدد المشاريع و22.25% ومن قيمة الاستثمارات، ونلاحظ أيضا النقص الكبير لحصة قطاعي الصناعة والفلاحة على أهميتهما للاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة، حيث لم يتجاوز نصيبهما من عدد المشاريع نسبتي 7.83% و15.40% تواليا.

2- تطور مساهمة الصندوق في توفير مناصب الشغل.

عرفت حصيلة مساهمة المشاريع الاستثمارية في إطار هذا الصندوق في توفير مناصب الشغل، الوضعية التالية:

جدول رقم (23): مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار (cnac) في توفير مناصب الشغل للفترة 2000– 2019.

قطاع النشاط	المشروعات الممولة		مناصب الشغل		قيمة التمويل المبلغ (مليون دج)	تكلفة المتوسطة لمنصب الشغل المبلغ (دج)
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)		
الخدمات	31 348	20.86	66 497	20.96	75،112 423	58،3
الفلاحة	23 144	15.40	55 436	17.47	47،95 134	11،4

الصناعة التقليدية	14 383	9.57	37 553	11.83	70،47 073	27،3
الصناعة	11 767	7.83	34 205	10.78	93،54 440	62،4
النقل	58.084	38.65	88.239	27.81	147.400.44	53،2
بناء وأشغال عمومية	8 589	5.71	27 486	8.66	91،34 966	07،4
الصيانة	898	0.59	2 179	0.68	92،2 743	05،3
المهن الحرة	1 228	0.81	2 670	0.84	05،5 219	25،4
الصيد	490	0.32	1 755	0.55	65،3 391	92،6
الري	347	0.23	1 174	0.37	42،2 446	05،7
المجموع	150 278	100	317 194	100	25،505 241	36،3

المصدر : خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . مرجع سابق

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض متوسط مساهمة المشروع الاستثماري في توفير مناصب الشغل، وارتفاع تكلفة الاستثمار المطلوبة لإنشاء المنصب.

ثالثا: تطور مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر((ANGEM في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ تمثلت حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1- تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة.

عرفت حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية التطورات التالية:

1.1- تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب جنس:

نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض الممنوحة على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد.

الجدول رقم (24): تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

الجنس المستفيد	العدد	النسبة %
نساء	601.032	63.59
رجال	343.526	36.41%
المجموع	944.558	100%

المصدر: فتيحة ملعب ،سيد علي بالحمدي ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **angem** كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد **6** العدد **4**جوان 2020

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل (6):تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب عدد وجنس المستفيد.

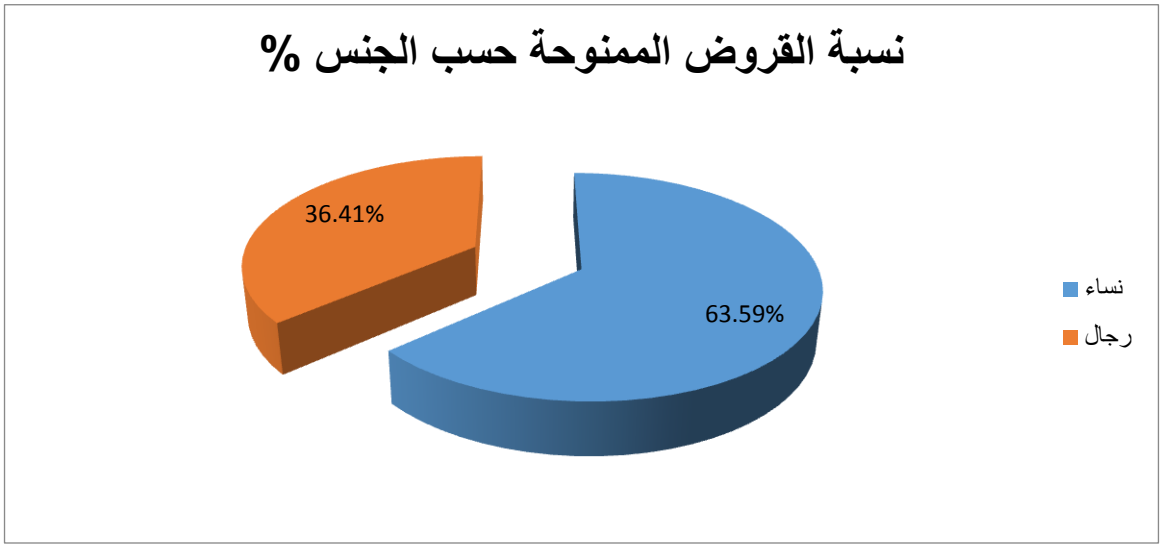

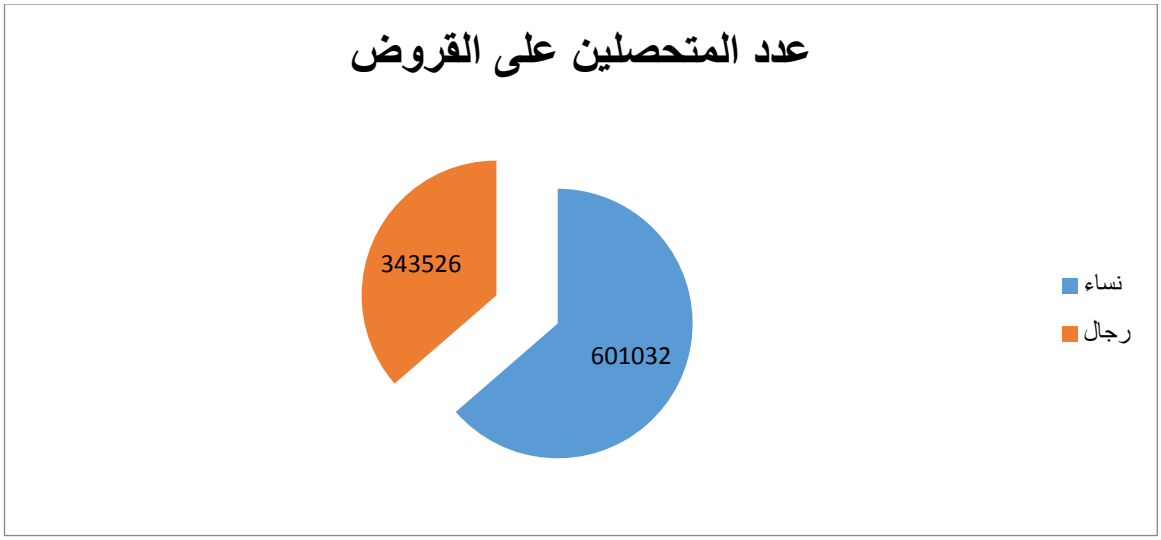

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكلين اعلاه نلاحظ ان النساء هن اكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 63.63% بينما الرجال ب 36.37 %، وتفسير ذلك ان النساء هن الاكثر اهتماما بقروض شراء المواد الاولية من اجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (الصناعة التقليدية).

2.1- تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب قطاع النشاط:

لقد توزعت المشروعات المستفيدة اعانات الوكالة على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم (25): توزع اجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة على قطاع النشاط الاقتصادي

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	125301	13.62%
الصناعة الصغيرة	364837	39.66%
البناء والأشغال العمومية	79897	8.68%
الخدمات	182806	19.87%
الصناعة التقليدية	161857	17.59%
التجارة	4404	0.48%
الصيد البحري	883	0.10%
المجموع	919985	100%

المصدر: فتيحة ملعب ،سيد علي بالحمدي ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **angem**كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد **6** العدد **4**جوان 2020 ص64

ويمكن تمثيل المعطيات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل (07):تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب قطاع النشاط الاقتصادي

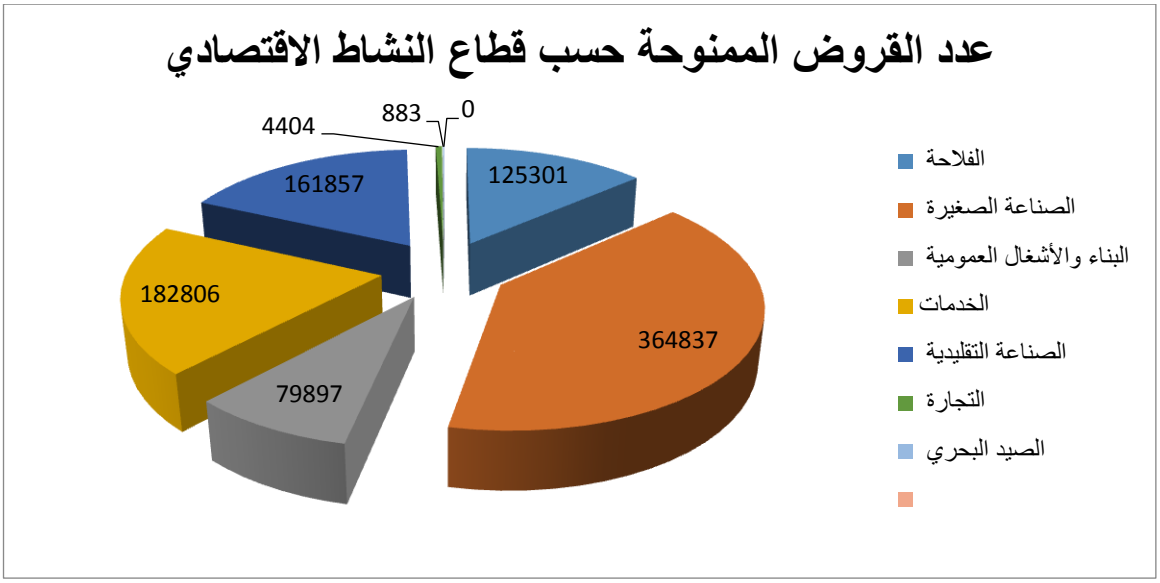

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من القروض ب 364837، ثم يليه قطاع الخدمات ب 182806 ويليه الصناعات التقليدية ب 161857، ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة ب 125301 ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 79897. نستنتج من المعطيات الواردة في الجداول السابقة أن آلية القرض المصغر من اكثر الآليات استقطابا وجذبا لفئة النساء، وذلك نظرا لسهولة الاجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها،

3.1- تطور حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل:

تقدم الوكالة نمطين من التمويل حيث يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل منذ بداية نشاط الوكالة وحتى 31 ديسمبر 2019:

الجدول رقم (26): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصر حسب نمط التمويل

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
التمويل الثنائي	832247	90.46%
التمويل الثلاثي	87738	9.54%
المجموع	919985	100%

المصدر: فتيحة ملعب ،سيد علي بالحمدي ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **angem**كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد **6** العدد **4**جوان 2020 ص64

ويمكن تمثيل المعطيات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل 08: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصر حسب نمط التمويل

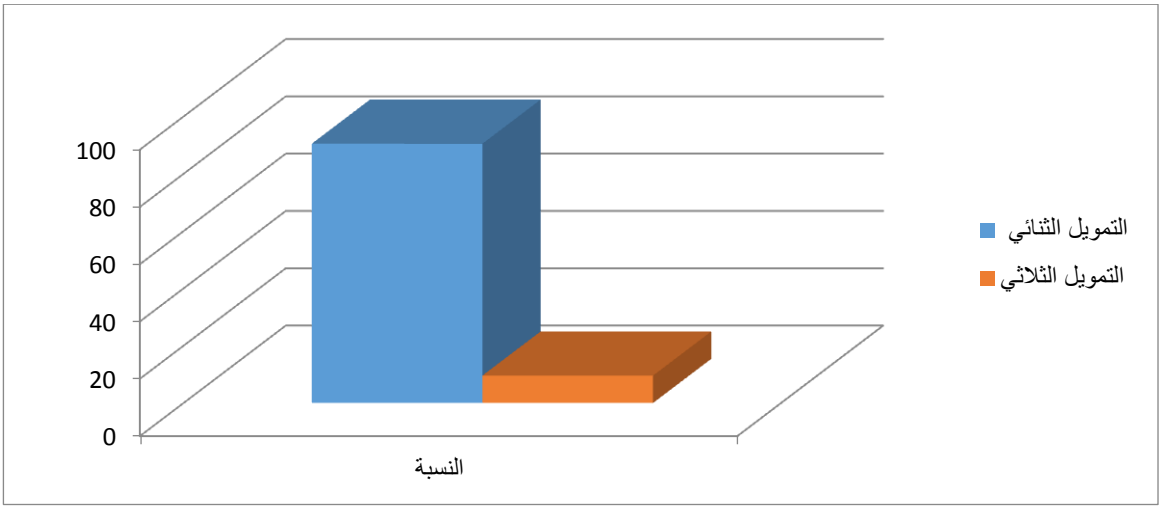

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه والشكل أعلاه نلاحظ ان القروض الممنوحة بالنوع الأول والتي تكون بدون فوائد لشراء المواد الاولية تمثل نسبة 90.31%من اجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، بينما القروض من النوع الثاني الممنوحة لإنشاء المشاريع لا تتعدى 9.69% من اجمالي عدد القروض الممنوحة وذلك منذ انشاء الوكالة الى غاية 31 ديسمبر 2019 وهذا يعود الى ان المستفيدين اكثر اهتماما بقروض شراء المواد الاولية من اجل الحصول على مواد اولية كالنسيج والخياطة للقيام بنشاطاتهم (صناعة صغيرة وتقليدية)،وهذا ما يفسر تركز نشاطاتهم في القطاعات السالفة الذكر.

2- تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة.

تمثلت حصيلة الخدمات غير المالية التي استفادت منها المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوضعية التالية:

الجدول رقم (27): تطور حصيلة الخدمات غير المالية لتسيير القرض المصغر

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	109793

التكوين في مجال التعليم المالي العام	101079
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1560
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	3751
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	216183
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90275
صالونات عرض / بيع	27237
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	333695

المصدر: فتيحة ملعب ،سيد علي بالحمدي ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **angem**كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد **6** العدد **4**جوان 2020 ص65

الشكل رقم 09: تمثيل بياتي للعدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية

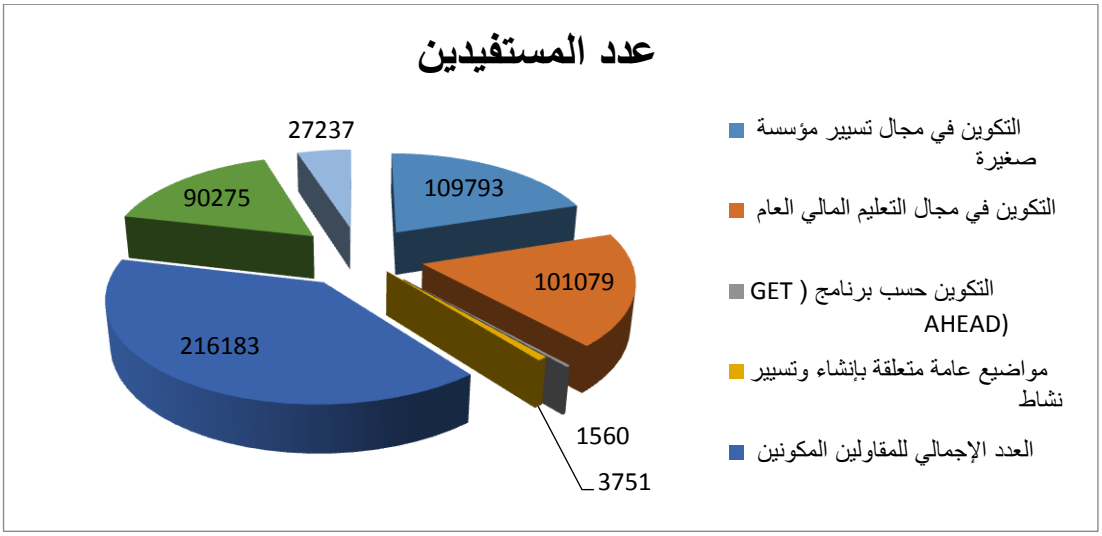

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

من خلال المعطيات من الجدول وما يبينه الشكل أعلاه يتضح لنا ان الوكالة تعمل على تقديم خدمات غير مالية من مرافقة وتكوين وغيرها، حيث يمثل العدد الاجمالي من المستفيدين المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على انشاء الانشطة 333695 مستفيد.

3- تطور عدد الوظائف المحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تمثلت مساهمة المشاريع المستفيدة من إعانة الوكالة في التوظيف في التالي:

الجدول رقم(28):تطور مساهمة المشاريع المستفيدة من اعانة وكالة تسيير القرض المصغر في التوظيف للفترة 2005-2010

السنوات	عدد الوظائف المحدثة في اطار الوكالة
2005	4.994
2006	38.325
2007	64.171
2008	127.320
2009	218.421
2010	295.587

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، في ملتقى استراتيجية الحكومة في مواجهة البطالة، جامعة المسيلة 2011.- نشرية م ص م الصادرة في الفترة 2004-2020.

مكنت هذه الوكالة من 2005 إلى غاية 2010 وفي ظرف 5 سنوات فقط بحسب الاحصائيات الرسمية من توفير 295.587 منصب شغل. بدون الذكر صعوبة توفير عمل في تلك السنوات. ويمكن للشكل التالي توضيح التيار التوظيفي عاما بعد عام.

الشكل رقم 10: تطور عدد الوظائف المستحدثة من قبل الوكالة خلال الفترة 2005-2010

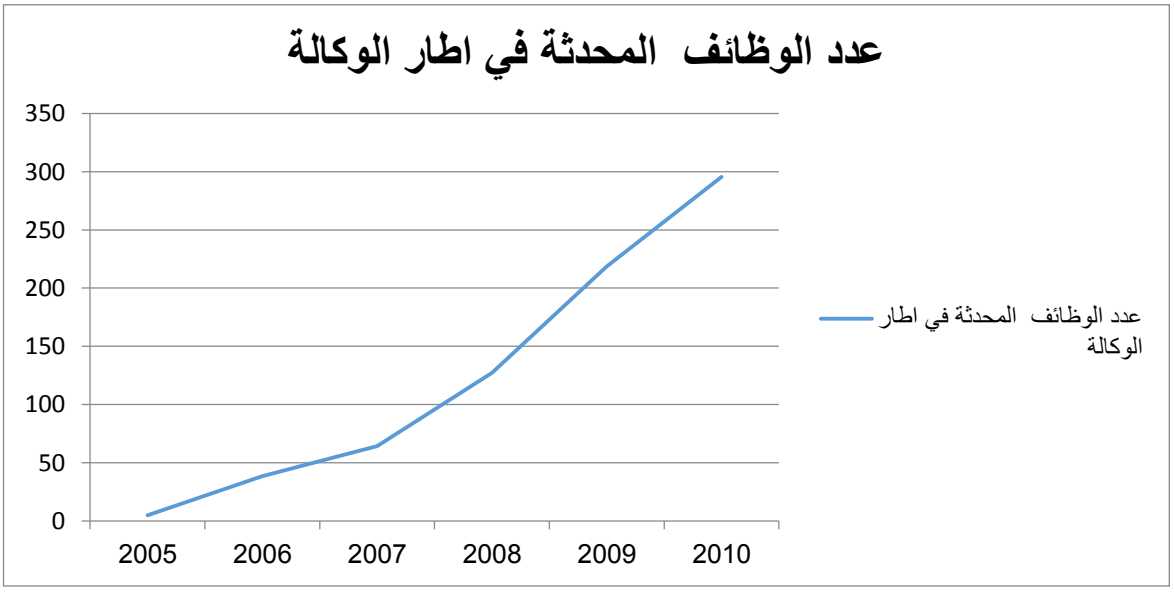

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة 2000 - 2019:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا هاما في توفير مناصب الشغل يقابله تناقص في معدلات البطالة لذا سنتطرق في مطلبنا هذا التطورات التي مرت على نسب البطالة في هذه الفترة

1 _ تطور معدلات البطالة , في الفترة 2000 إلى 2019 : [72]

الجدول والشكل القادمان يمثلان ما آلت إيه نسب البطالة خلال العقدين الأخيرين

الجدول رقم 29: تطور معدلات البطالة في الفترة 2000-2019:

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2000	**29.77**	**2010**	**9.96**
2001	**27.3**	**2011**	**9.96**
2002	**25.90**	**2012**	**10.97**
2003	**23.72**	**2013**	**9.82**
2004	**17.65**	**2014**	**10.21**
2005	**15.27**	**2015**	**11.21**
2006	**12.27**	**2016**	**10.20**
2007	**13.79**	**2017**	**12.00**
2008	**11.33**	**2018**	**12.15**
2009	**10.16**	**2019**	**12.35**

المصدر: آمنة زربوط ، عمر غزازي ،دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ardl خلال الفترة 1990-2019 مجلة الاقتصاد

[72] : آمنة زربوط ، عمر غزازي ،دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ardl خلال الفترة 1990-2019 مجلة الاقتصاد

يمكن توضيح المعلومات في الجدول أعلاه إلى منحنى بياني وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 11 : تطور معدلات البطالة في الفترة 2000-2019

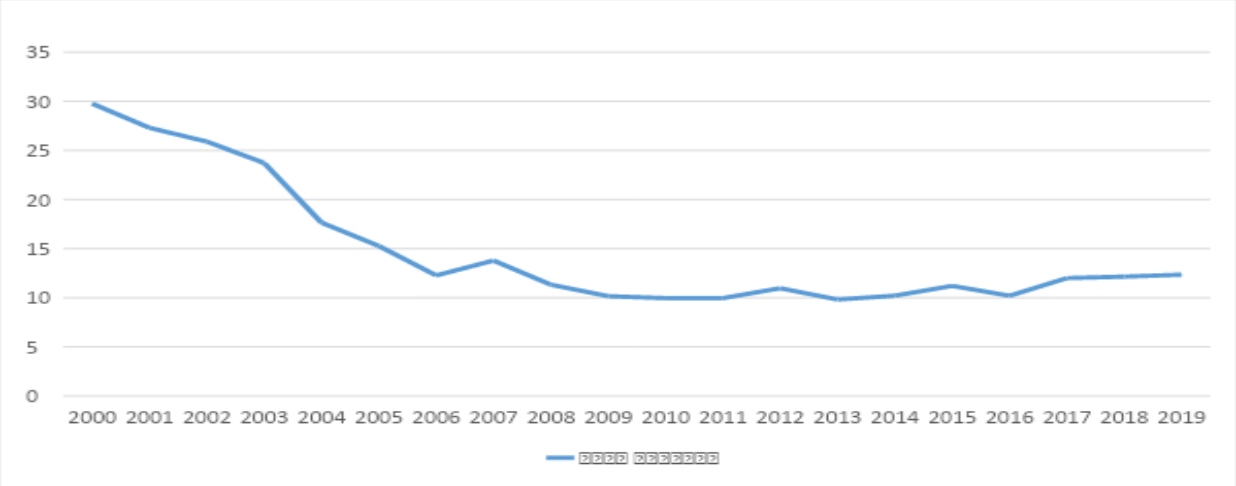

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات من الجدول أعلاه

ويمكننا أن نلاحظ من الشكل أنه وخلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2019 في تناقص مستمر من 27.3 بالمئة إلى 12.35 بالمئة سنة 2019، وهذا منذ أن شرعت الدولة في تنفيذ برامج وهيئات الإنفاق العمومي ونتيجة ذلك وبفضل ارتفاع المداخيل الجزائر عرفت هذه الفترة تحسن في المؤشرات الاقتصادية، ولكن ابتداء من 2017 نلاحظ ارتفاعا لمعدلات البطالة بفعل الزيادة التي مست أساسا النساء وخريجي التعليم العالي واعتماد الحكومة سياسة التقشف وتخفيض الإنفاق وذلك بغرض الحد من تأثيرات العجز الذي أصاب الميزانية بسبب انهيار أسعار البترول والتي تعتبر المورد الأساسي للبلاد

أولا: الفترة الاولى: تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2001-2004)

وتظهر لنا هذه التطورات من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (30): تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
نسبة البطالة بالمئة	27.3	25.90	23.72	17.65
تطور حجم ال م،ص،م	245348	261835	288587	312959

تطور حجم التشغيل	737062	684341	704999	838504

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

الشكل رقم 12 : تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **خلال الفترة (2001- 2004)**:

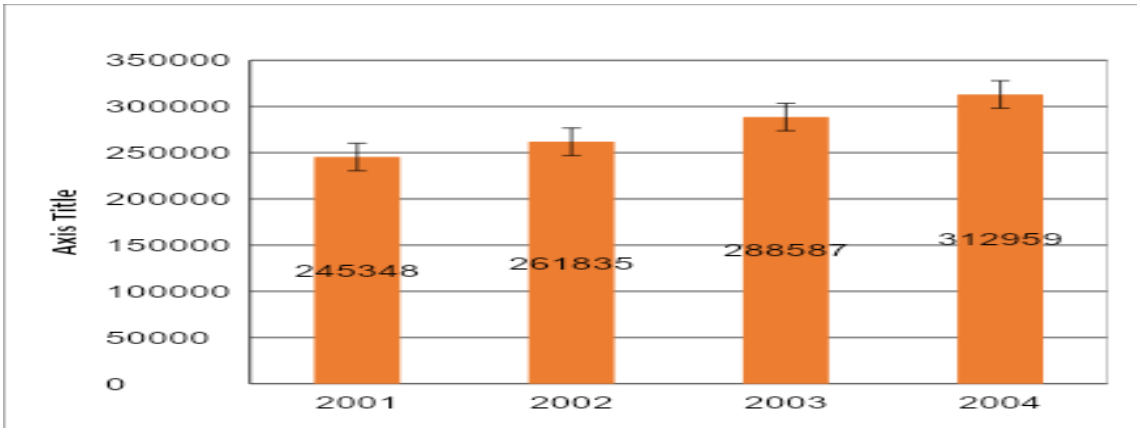

المصدر:: من اعداد الباحثين ببالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم 13 :تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2001- 2004):

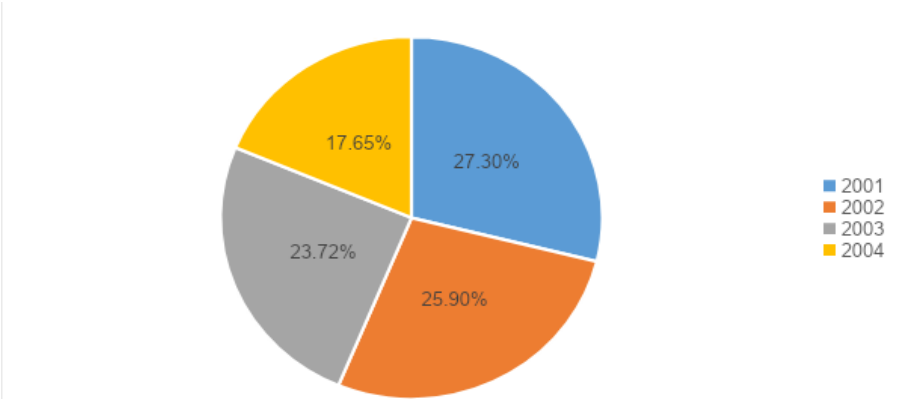

المصدر: من اعداد الباحثين ببالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم 14 : تطور حجم التشغيل خلال الفترة (2001- 2004)

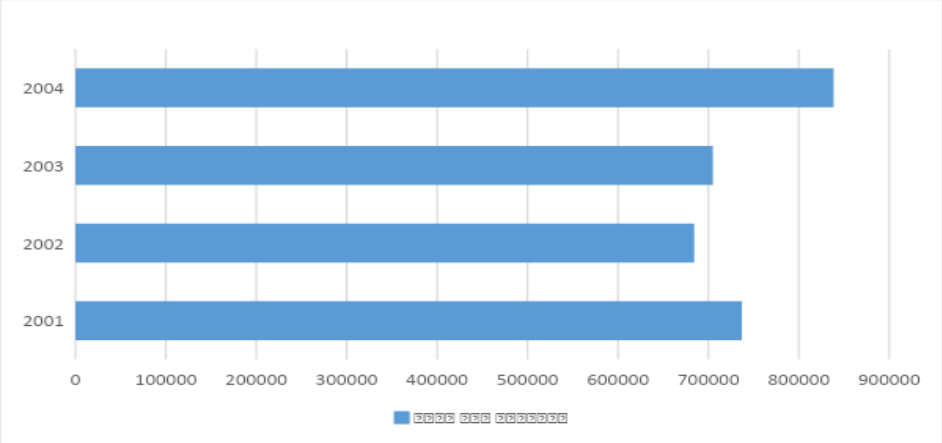

المصدر: من اعداد الباحثين ببالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يبين الجدول أعلاه تطورات معدلات البطالة بمقارنتها مع تطورات أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها أيضا في التأثير على نسبة البطالة وفق الترتيب الزمني لبرنامج دعم النمو أخذناه سابقا في بحثنا هذا وبدأنا بالفترة الزمنية من 2001 إلى غاية 2004.

بالرغم من أن نسبة البطالة قبل 2001 كانت أكبر من النسب التي لدينا الآن فمثلا سنة 2000 كانت نسبة البطالة تقدر ب29.22 بالمئة ولكن سنتكلم في إطار الفترة الخاصة ببرنامج دعم النمو.

من خلال الجدول نجد أن نسبة البطالة سنة 2001 كانت بنسبة 27.3 بالمئة وهذه النسبة كانت وستكون أكبر نسبة بطالة في الجزائر إلى يومنا هذا بداية من تلك السنة 2001 .

بعد البدء في البدئ ببرنامج دعم النمو والدخول في عالم يعطي القيمة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر ب 245348 مؤسسة بتشغيل يقدر ب 737062 بعد العديد من الإصلاحات كالقانون التوجيهي للمؤسسات تزايد عدد المؤسسات من 245348 مؤسسة إلى 261835 مؤسسة ثم إلى 288587 مؤسسة يقابله ترجع في نسبة البطالة من 27.3 بالمئة إلى 25.90 بالمئة إلى 23.27 بالمئة ثم في العام 2014 وصل حجم المؤسسات إلى 312959 مؤسسة بتشغيل يقدر ب 838504 حيث في عام 2014 وصل معدل البطالة إلى 17.65 بالمئة.

ثانيا: الفترة الثانية: تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2005-2009)

ويظهر لنا ذلك حسب معطيات الجدول التالي:

جدول رقم: 31 تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة(2005-2009):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
تطورحجم م ص	342788	376767	410959	519526	625069
تطورحجم التشغيل	1157856	1252647	1355399	1540209	1756966

من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

الشكل رقم 15 : تطور نسبة البطالة **خلال الفترة (2005-2009)**

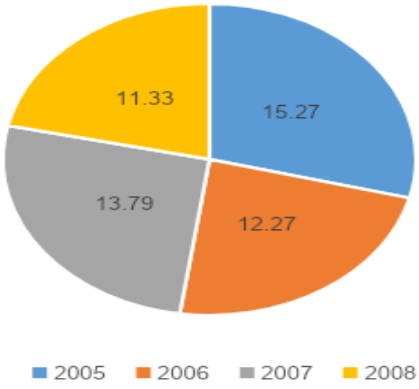

المصدر:: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم 16 : تطور حجم التشغيل خلال الفترة(2005-2009):

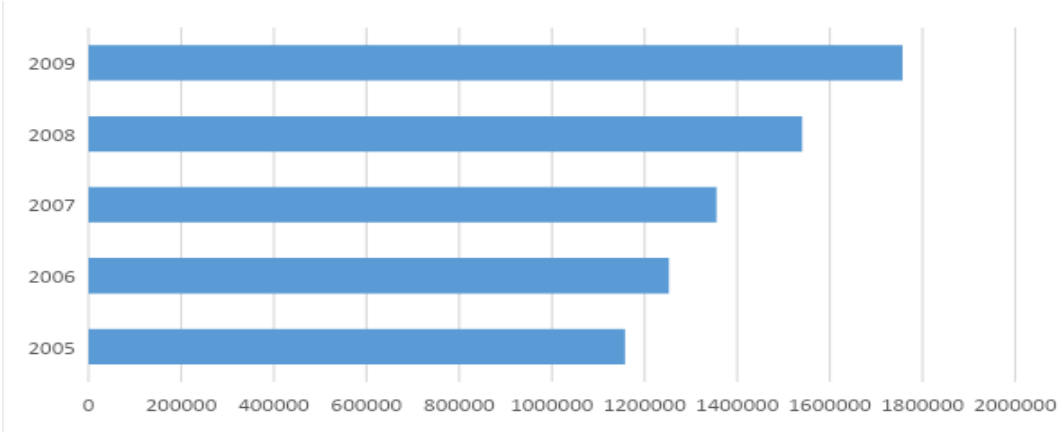

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يبين الجدول أعلاه تطورات معدلات البطالة بمقارنتها مع تطورات أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها أيضا في التأثير على نسبة البطالة وفق الترتيب الزمني لبرنامج دعم النمو أخذناه سابقا في بحثنا هذا حسب الفترة الزمنية من 2005 إلى 2009.

شهد هذا العام 2005 ارتفاعا في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل إلى 342788مؤسسة بتشغيل يقدر ب 1157856 بالمقابل إنخفظت نسبة البطالة لتصل إلى 15.27 بالمئة ، ويستمر تطور حجم المؤسسات االصغيرة والمتوسطة ليصل 410959 مؤسسة خلال العام 2008 وشهد حجم التشغيل تطورا جيدا فقد إنتقل من 1157856 إلى 1540209 مؤسسة حيث وصل معدل البطالة إلى 11.33 بالمئة في 2008 ، أما في 2009 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 625069 يمكن القول بأنه الضعف ماكان في 2005 بتشغيل وصل إلى 1756966 يقابله تناقص في معدل البطالة ليصل إلى 10.16 بالمئة.

ثالثا: الفترة الثالثة: تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2010-2014)

وتظهر لنا هذه التطورات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 32: تطور معدلات البطالة بدلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عدد التشغيل خلال الفترة:**(2010-2014)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21
تطور حجم المؤسسات	619072	659309	711832	747934	852053
تطور حجم التشغيل	1625686	1724197	1776461	1915495	2082304

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال معطيات سابقة أعلاه

الشكل رقم 17 : :تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **خلال الفترة(2010-2014)**

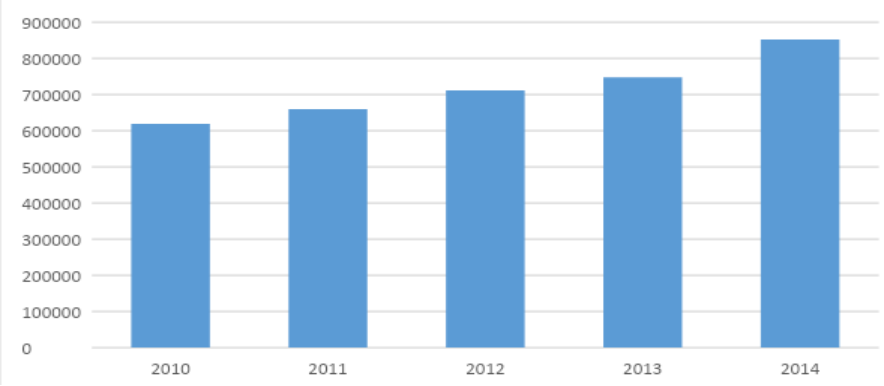

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم 18 :تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2010-2014)

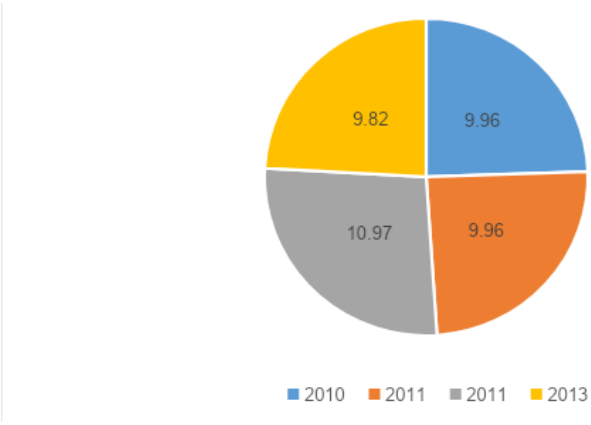

المصدر: من اعداد الباحثين ببالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يبين الجدول أعلاه تطورات معدلات البطالة بمقارنتها مع تطورات أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها أيضا في التأثير على نسبة البطالة وفق الترتيب الزمني لبرنامج دعم النمو أخذناه سابقا في بحثنا هذا حسب الفترة الزمنية من 2010 إلى 2014

شهد عام 2010 ركودا في نسبة البطالة حيث بقيت النسبة متماثلة في 2010 و2011 حتى أن حجم المؤسسات لم يتزايد كثيرا كما شاهدناه في الأعوام السابقة حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 619072 مؤسسة ليصل إلى 659309 مؤسسة والتشغيل أيضا تزايد بمعدل طفيف حيث انتقل من 1625686 إلى 1724197 سنة 2011، بعد ذلك في سنة 2012 ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 10.97 بالمئة وتقريبا ثبوت معدل التشغيل ب 1776461 حيث لم يتوقف نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في 2013 نزل معدل البطالة مجددا ليصل إلى 9.82 ثم ليعود للارتفاع مجددا في 2014 ليصل إلى 10.21 بالمئة ما يقابله وصول اعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 852053 مؤسسة بتشغيل يقدر ب 2082304 .

رابعا: الفترة الرابعة: تحليل لتطورات معدل البطالة بلالة تطورات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الفترة (2015-2019)

جدول رقم (33): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة	11.21	10.20	12.00	12.15	12.35
تطور حجم المؤسسات	896811	1022621	1074503	1141863	1193339
تطور حجم التشغيل	2238233	2487914	2601958	2690246	2885651

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

يبين الجدول أعلاه تطورات معدلات البطالة بمقارنتها مع تطورات أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها أيضا في التأثير على نسبة البطالة وفق الترتيب الزمني لبرنامج دعم النمو أخذناه سابقا في بحثنا هذا حسب الفترة الزمنية من 2015 إلى غاية 2019

وصل معدل البطالة في 2015 إلى 11.21 حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 896811 مؤسسة بتشغيل يقدر ب 2238233، ثم تراجعت نسبة البطالة لتصل إلى 10.20 بالمئة في 2016 وشهدت زيادة أفضل قليلا مما سبق في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصلت إلى 1022621 مؤسسة أما بتشغيل يقدر 2487914، بعدها في 2017 شهد بداية لعودة زيادة نسبة البطالة حيث يمكننا القول أن الزيادة في نسبة البطالة لم تعد تتعلق تماما بعدد المؤسسات لأن الزيادة في عدد المؤسسات أصبحت تقريبا زيادة بنمط ثابت فقد انتقلت من 1074503 مؤسسة في 2017 إلى 1141863 مؤسسة في 2018 ثم 1193339 مؤسسة في نهاية 2019 ما قابلها على الترتيب زيادة طفيفة ثابتة في نسبة البطالة ب 12.00 بالمئة عام 2017 ثم 12.15 بالمئة في 2018 ثم 12.35 بالمئة في 2019 أما بالنسبة للتشغيل فقد بقي يتغير بزيادة ثابتة من 2601958 في 2017 إلى 2690246 عام 2018 ثم 2885651 عام 2019.

الشكل رقم 19 :تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2015-2019):

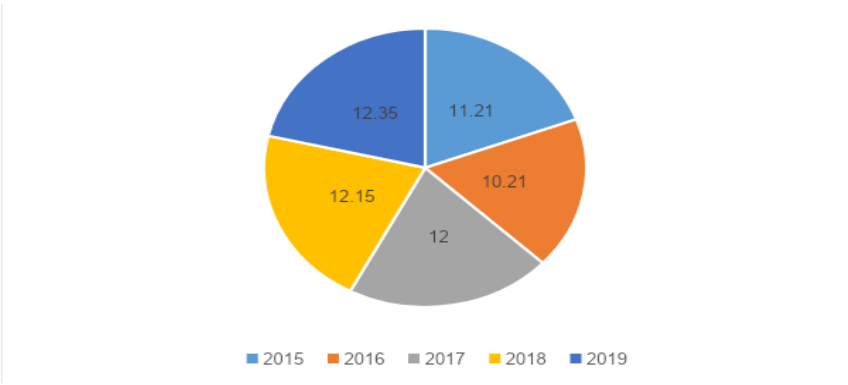

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

الشكل رقم 20: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019):

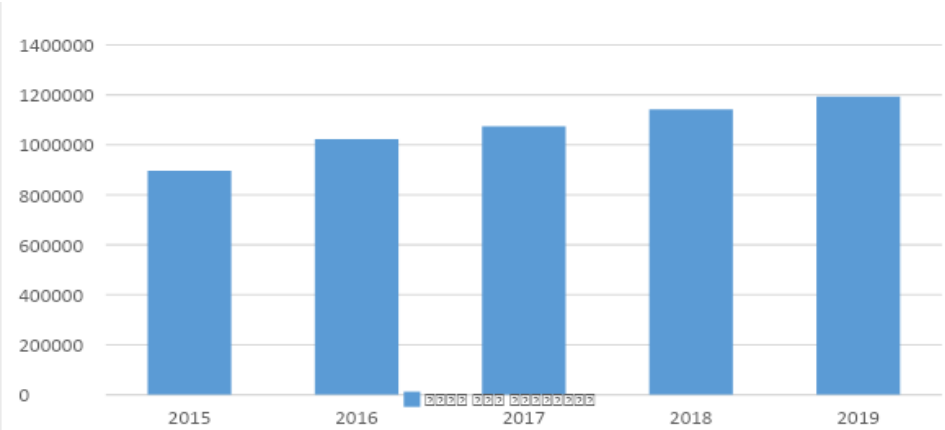

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

الشكل رقم 21 : تطور حجم التشغيل خلال الفترة (2015-2019):

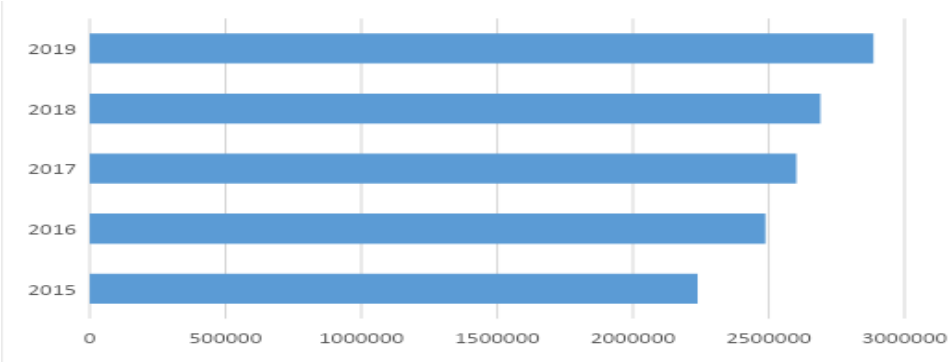

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات سابقة أعلاه

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا استعراض التطور الذي حدث لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي نفس الوقت ارتفاع مستوى التشغيل والتغير في مستوى البطالة وتحدثنا عن مختلف الهيئات الداعمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث اظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الهيئات خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات ودعم الشباب وإزالة عائق التمويل والتخفيف منه رغم بعض النقائص.

وكما رأينا أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لعبت دورا أساسيا في تنمية المشروعات الصغيرة في الجزائر وهوما عكسته حصيلة كل من الخدمات المالية وغير المالية وكذا مناصب الشغل المستحدثة وذلك منذ إنشاء الوكالة في سنة 2004 إلى غاية مارس 2019.

ولقد كانت سياسة الدولة تهدف الى تطوير وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والدولي، وقد حاولنا أيضا إبراز الأهمية لهذه الهيئات من خلال توضيح مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن القول أنها قد أظهرت نتائج مرضية .

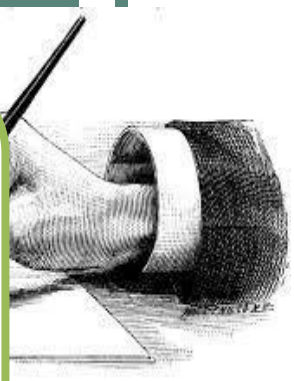

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دوره تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل التخفيف من معدلات البطالة، انطلاقا من خدمات دعم وتمويل من الدولة تحديدا من الهيئات التي توفرها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وقد أظهرت الدراسة كيفية تقديم خدمة التمويل المصغر التي تقدمها كل هيئة من الهيئات السابقة، انطلاقا من نمط التمويل، والفئة المستهدفة بالتمويل. كما أبرزت الدراسة الدور الجوهري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل وفي نفس الوقت التخفيض من معدلات البطالة، ولا ننكر أن الجزائر لا تزال تواجه العديد من التحديات.
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت جملة من المقترحات نلخصها فيما يلي:

1. النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ عرفت نسبة البطالة في الجزائر منذ 2001 تراجعا مستمرا وذلك يعود إلى الإجراءات المتخذة في سبيل التخفيف من حدة البطالة
- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة توجه جديد لتشجيع المبادرة الفردية في خلق المشاريع الاستثمارية القادرة على توفير مناصب الشغل وتوفير مصدر دخل للفئات الاجتماعية الهشة؛
- ✓ تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعمها وتطويرها، وكان من أبرز أوجه هذا الاهتمام هو إنشاء العديد من هيئات خاصة لدعم هذه المؤسسات؛
- ✓ ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال رفعه لمستوى التشغيل ، مستوى القيمة المضافة ، مستوى الناتج الداخلي الخام
- ✓ ساهمت كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل كبير في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓
- ✓ إن التراجع المستمر في عدد مؤسسات القطاع العام خاصة المؤسسات المتوسطة منها تسهم في تفاقم حدة البطالة سنويا.

✓ بالرغم من نجاح هيئات التمويل المصغر في توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، لازالت مشكلة البطالة المنعدمة بعيدة المنال او شبه معدومة الحدوث خاصة في الدول النامية مثل دولنا ،لكن يمكن تخفيضها إلى أقل المستويات بتطوير منظومات دعم جديدة كمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

كانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى التي كان مضمونها هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية بالغة في تطوير وتوسيع الاقتصاد من كل جوانبه ، فقد أكدت الدراسة هذه الفرضية من خلال ابرازها لأهمية هذه المؤسسات والسبب الأهم وهو في تنوع أشكالها قد يكون زراعة أو صناعة أو حرف وإذا قوبل بالنجاح فسيكون توسع واضح ومطور للاقتصاد ومساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم اقتصاديات دول العالم؛

- بخصوص الفرضية الثانية التي كان مضمونها أن هيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت وبشكل كبير في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تأكدت هي الأخرى إذا أبرزت الدراسة قدرة هذه البرامج على توفير التمويل المطلوب لهذه المؤسسات والمراد بها هو تدعيمها تطويرها والنهوض بها من أجل أهداف أخرى اقتصادية.

- بخصوص الفرضية الثالثة التي كان مضمونها أن التمويل المقدم من جميع الهيئات لهذا القطاع الضخم أدى إلى تطويرها وتطوير التشغيل والتدخل في ظاهرة البطالة والتخفيف منها، فقد تأكدت هي الأخرى حيث كشفت الدراسة التطورات الهامة التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدثة في اطار هذه الهيئات منذ نشأتها بفعل خدمات التمويل المصغر التي قدمتها لهذه المؤسسات

3. التوصيات والاقتراحات:

تقترح الدراسة ما يلي:

- ضرورة مواصلة جهود تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- لا بد من توفر البيئة الاستثمارية والقانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن الاستفادة منه؛
- -السعي لوضع سياسات كفيلة بتحقيق استغلال أمثل للطاقات البشرية المتاحة خاصة فئة الشباب منها؛
- توسيع صيغ التمويل المصغر في الجزائر، ليشمل صيغ التمويل الاسلامي في توفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الرسوم والضرائب وتقديم الإعفاءات؛
- خلق روابط وعلاقات اتصال بين الجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن توجيه أصحاب الشهادات إلى سوق العمل؛
- العمل الجاد على نشر الفكر المقاولاتي لدى المجتمع الجزائري؛

4. آفاق الدراسة:

يمكن طرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا وهي:

- أهمية التعاون بين البنوك الخاصة وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعريف بتجربة بنك غرامين وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر.
- نحو نظام متكامل للقرض المصغر في الجزائر.
- العلاقة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. جهاد عبد الله عفانه ، قاسم موسى ابو عيد ، ادارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
2. الحسن الحسيني فلاح ، إدراة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز ، ط01،الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2006 .
3. عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ،ط1، عمان-الاردن ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
4. عبد الله خبابة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : آلية تحقيق التنمية المستدامة، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،2003 .
5. احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004،
6. علي لطفي، إيهاب نديم، أيمن الجماعي،" التحليل الاقتصادي الكلي"، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1998 ،
7. الشيخ لابري، "الاقتصاد والمؤسسة"، الجزائر، الصفحات الزرقاء للنشر، 2003 ،
8. نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007،
9. مصطفى يوسف كافي، ادارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة،ط 01،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017،
10. خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي"، المشكلة والحل، الطبعة 1، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)،
11. مصطفى يوسف كافي، ادارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة ،ط 01 ،عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017 .
12. نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ط01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007.
13. ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الآقتصادية"،(ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة، 2005)،
14. بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2003،

ثانيا : الرسائل والمذكرات.

أ- أطروحات الدكتوراه:

1.عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

2.يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005.

ب. رسائل الماجستير:

1. شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007.

2.زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

ج.مذكرات الماستر :

1.بن علية نور الهدى ، جميات فاطمة الزهراء ، مساهمة التمويل الأصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2017.على الموقع:-htt://www .univ-msila.dz/ar/ ?p=8415.

2.فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحوالنشاط الاقتصادي غير الرسمي مذكرة ماسترأكاديمي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البويرة، 2010،2011,

3.خولة بوقرة ,دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة ANSEJ, CNAC, ANGEM . قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة 2020,

ثالثا: الملتقيات والمداخلات

1. عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة -مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي حول إسترتراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.على الرابط:htt://www .univ. msila.dz/ar/ ?p=8415

2. عبد الله غانم ، حنان سبع ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى المعنون تحت واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 05-06 ماي 2013م.

3. ناصر مغني ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر، 2012. على الرابط:htt://www .univ.msila.dz/ar/ ?p=8415

4. أ بن لسعدي جمال أ. زاوش رضا البطالة في الجزائر التعريف الأسباب الآثار الاقتصادية. جامعة المسيلة كلية العلوم الإقتصادية

5. ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب،" البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"(من خلال حالة الجزائر)،ديوان المطبوعات الجامعية، 2010،

6. د.صاطوري الجودي ، بهلول لطيفة أزمة البطالة إثرها على الاقتصاد الجزائري ، جامعة تبسة

7. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبرالى 3- ديسمبر2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب،

8. بن عزة وشليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائرخلال الفترة 2010/1990، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعةالمسيلة،

9. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)،
10.رمزي زكي ، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، (الكويت، عالم المعرفة، 1997)،

رابعا: المجلات

1. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1997،
2. عبد الرحمن عبد القادر ، حساني بن عودة ، " تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار، المجلد07، العدد02، 2019/06/02.
3. رواب عمار وغربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،العدد5، 2011
4. شريف بوقصبة،جامعة حمة لخضر الوادي، د،علي بوعبد الله، جامعة محمد خيضر بسكرة:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر،مجلة الاقتصاد الصناعي العدد13،ديسمبر 2017
5. أحمد طوايبية، القرض المصغر ودورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010،
6. فريدة معارفي:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ،المجلد 11 العدد 01،2022
7. فتيحة ملعب ،سيد علي بالحمدي ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angemكاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 6 العدد 4 جوان 2020
8. آمنة زربوط ، عمر غزازي ،دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ardl خلال الفترة 1990-2019 مجلة الاقتصاد

9. كمال رزيق وآخرون ، دور اموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

10. المهدي ناصر وآخرون ، " معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 1، 2018.

خامسا : مواقع الانترنيت

1. http://www.univ-msila.dz/ar/?p=8415

2. وزارة الصناعة والمناجم، مديرية الصناعة لولاية المسيلة في:-https://dim msila.dz/?p=73،

3. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في :www.angem.dz.

4. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر : www.angem.dz.

5. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في : www.ansej.org.dz

6. الموقع الرسمي للوكالة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في: www.cnac.d

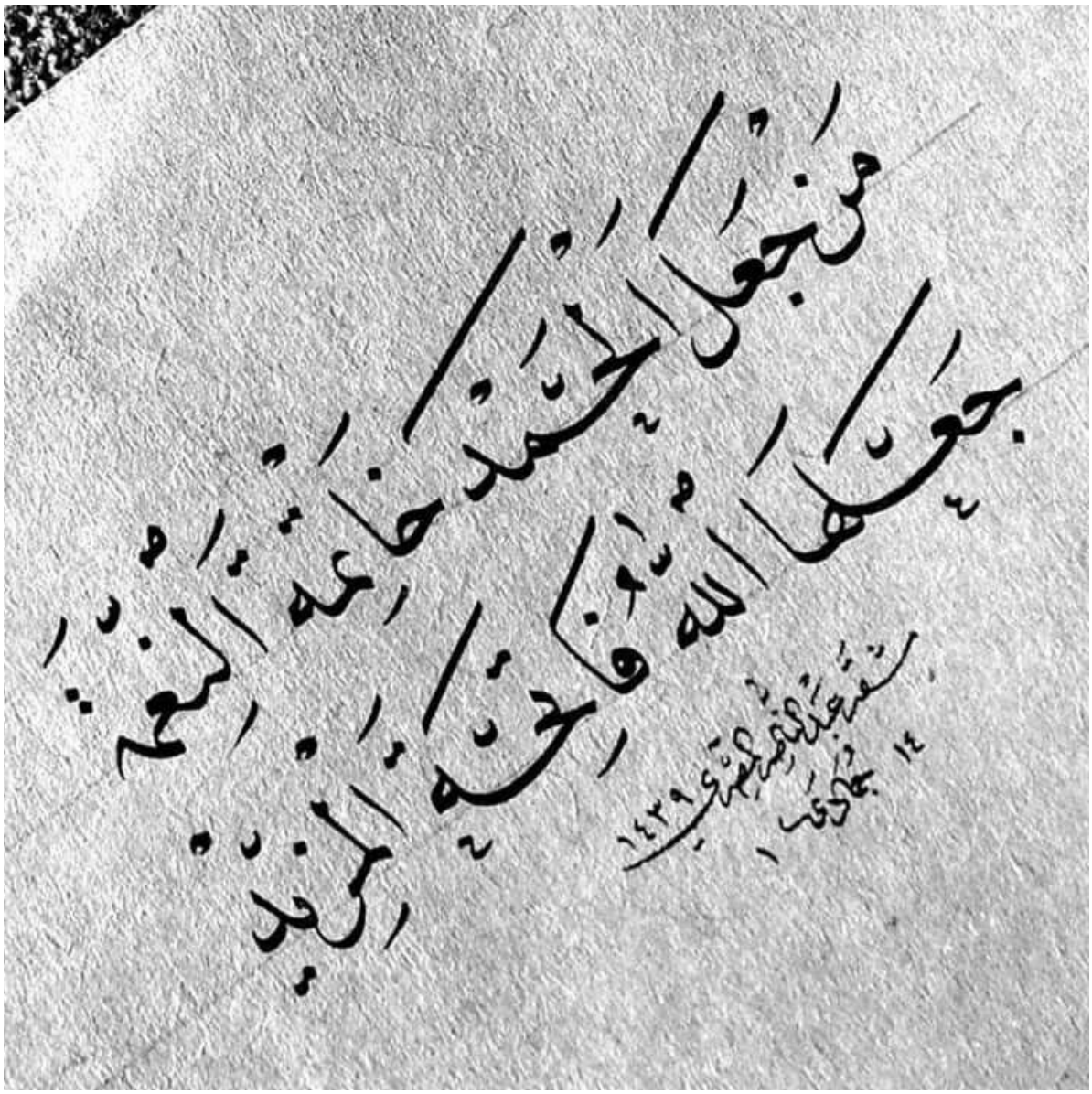
من جعل الحمد خاتمة النعم
جعلها الله فاتحة المزيد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): سعيدي ابراهيم المولود(ة) بتاريخ: 1983/09/03 م بـ: القصبات

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 198237663 الصادرة بتاريخ: 2016/12/06 عن: القصبات

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أهمية عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تخفيض معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2000 - 2019.

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 1998/03/21 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: [illegible] 2021/09/22 عن: أمن ولاية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد رقمي خلال السنة الجامعية: 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أهمية عصرنة قطاع البريد البريد والموصلات ودورها في تحسين معدل البطالة في الفترة 2000-2019

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/20

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .